

Distr.
GENERAL

TD(XII)/PC/1
13 November 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثانية عشرة

أكرا، ٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

النص التفاوضي السابق للمؤتمر

مقدم من رئيس اللجنة التحضيرية

مقدمة

التصدي لتحديات العولمة في المرحلة الراهنة وإيجاد فرص للتنمية

- ١- تجلب العولمة المتسارعة لتدفقات التجارة ورأس المال منذ أوائل عام ٢٠٠٠ نمواً اقتصادياً سريعاً إلى بلدان عديدة منها بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي أعقاب الزيادة غير العادية في صادرات هذه البلدان، شهد العديد منها زيادة كبيرة في دخلها الحقيقي وزيادة في العمالة وحداً من الفقر. ويبدو أن العديد منها يسلك السبيل الذي يؤدي إلى الأهداف الإنمائية للألفية.
- ٢- غير أن أوجه التقدم هذه لم تعم جميع البلدان، فالانتعاش الاقتصادي لم ينهض ببعضها لا سيما أقل البلدان نمواً والعديد من البلدان الأفريقية. ولا تزال توجد جيوب من الفقر المدقع تتصل بالاعتماد على سلع أساسية، وبنقص في الطاقة الإنتاجية، ونقص في فرص الحصول على الخدمات الأساسية. وأحد التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع الدولي اليوم ضمان جعل العولمة قوة إيجابية لجميع الناس رجالاً ونساءً على حد سواء.
- ٣- ويزيد التسليم بأن تأثير العولمة تأثيراً مؤقتاً للتنمية ليس أمراً بديهياً بل ينبغي الدفع في اتجاهه بقرارات وإجراءات سياسية ينبغي التسليم فيها بالتفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للعولمة. ولذلك ينبغي للسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والدولية أن ترمي إلى تحديد أدوات يمكن أن تسد الفجوات الإنمائية وتعالج الضعفات الهيكلية المتصورة بتسخير القوى الإيجابية للعولمة.
- ٤- وينبغي لهذه السياسات أن تراعي السياق والحاجات والمستويات الإنمائية لكل بلد تطبق فيه. فالتحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً وبعض البلدان الأفريقية على سبيل المثال هي تحديات تختلف عن تلك التي تواجه بعض البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، كما تختلف هذه البلدان في قدرتها على مواجهة التحديات رغم أنها جميعاً تسعى إلى الاستفادة من موجة العولمة الجديدة التي يؤدي الجنوب فيها دوراً متزايد الأهمية.
- ٥- وأما بروز بعض البلدان النامية كجهات فاعلة رئيسية في التجارة الدولية وفي التدفقات المالية الدولية فقد كان سمة بالغة الأهمية من سمات تجربة العولمة في السنوات الأخيرة. فقد ساهم ذلك فعلاً في تزايد التعاون والتبادل الاقتصادي بين البلدان النامية. وهذه العلاقات الاقتصادية الدولية الناشئة تنطوي في الأجل الطويل على احتمال تعزيز التنمية وإثراء تعددية الأطراف. غير أن نجاح عملية التنمية العالمية المتوازنة يقتضي قيام تعاون اقتصادي بين بلدان الجنوب لا يحل محل الجهود التي ترمي إلى معالجة أوجه الاختلال المستمرة في العلاقات الاقتصادية بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية.
- ٦- وباختصار، توجد حاجة إلى تماسك استراتيجي بين المنظور الوطني والمنظور الدولي. وهذا يعني تقديم الدعم، على المستوى المتعدد الأطراف في إطار شراكة عالمية لأجل التنمية، للسياسات الفاعلة والمبادرة التي تتخذ على المستوى الوطني في البلدان النامية.

أولاً - الموضوع الفرعي ١: تدعيم الاتساق على جميع المستويات من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر في رسم السياسات على الصعيد العالمي، بما في ذلك مساهمة النهج الإقليمية

ألف - تحليل السياسات العامة

٧- مالت جداول أعمال الإصلاح الاقتصادي الوطنية طوال العقدين الماضيين إلى الاعتماد على قوى السوق في تحسين كفاءة توزيع الموارد، مركزة على تحسين بنية الحوافز وتقليل تدخل الدولة. غير أن السياسات الفاعلة والمبادرة التي تدعم تراكم رأس المال وتحسين الإنتاجية لا تزال مطلوبة للنجاح في الاندماج في العلاقات الاقتصادية الدولية ولتحسين رفاهية جميع فئات السكان تحسناً مستمراً. وعلاوة على ذلك، ينبغي للاستراتيجية الإنمائية الوطنية أن تضع في الاعتبار حاجات وظروف كل بلد، فضلاً عن الحاجة إلى أدوات محددة من أدوات السياسة العامة في مراحل مختلفة من مراحل التنمية. وأما اكتساب ثروة مفاجئة جراء زيادات سريعة في أسعار السلع الأساسية فيمكن أن يطرح تحديات جديدة للاستراتيجيات الإنمائية والإدارة الرشيدة على المستوى الوطني. ولا بد للقواعد والأنظمة الدولية من إفراح قدر كاف من المرونة لأدوات السياسة العامة لدعم تراكم رأس المال، والارتقاء بالمستوى التكنولوجي، والتغيير الهيكلي والتنمية القائمة على عدم الاستبعاد وعلى المساواة.

٨- وتعتبر الإدارة الرشيدة على المستوى الوطني عنصراً حاسماً من عناصر التنمية الاقتصادية السريعة. ورغم التشابه بين الترتيبات المؤسسية التي تؤدي مهام متشابهة في بلدان مختلفة، تتباين هذه الترتيبات بين بلد وآخر، وكذلك في داخل البلد ذاته. بمرور الوقت. وعلى غرار ذلك، فإن تنوع الثقافات والتجارب التاريخية يعني عدم وجود نموذج جاهز لتحسين الإدارة الرشيدة والمؤسسات التي تعزز النمو وإن أمكن تحديد مبادئ عامة لذلك.

٩- وأصبح التكامل والتعاون الإقليميان سمة بارزة من سمات المشهد الاقتصادي الدولي. ويوفر القرب الجغرافي والثقافي ميزات هائلة في مجموعة من المجالات الاقتصادية. وأما استمرار التكامل بين البلدان والمناطق النامية فيساهم مساهمة جوهرية في دعم جداول الأعمال الإنمائية الوطنية ورعاية النمو والكفاءة الاقتصاديين. ويساعد على إتاحة فرص تجارية جديدة للدول النامية الصغيرة، وغير الساحلية، والجزرية الصغيرة، لا سيما أقل البلدان نمواً.

١٠- ويفتقر النظام الاقتصادي العالمي إلى التماسك على مستويي التعاون النقدي والمالي. وهذا الخلل يهدد استقرار النظام التجاري المتعدد الأطراف. ورغم وجوب جعل الحواجز التعريفية وغير التعريفية في صلب المفاوضات التجارية، فإن سعر الصرف في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة هو السعر الوحيد الأشد تأثيراً ويهيمن على إجمالي القدرة التنافسية. وأظهرت التجربة الدولية أن التحركات الكبيرة والمفاجئة لسعر الصرف تشكل تهديداً كبيراً للاتفاقات التجارية. فتقلب أسعار الصرف الذي يؤثر على العملات الإقليمية قد يشوه تدفقات التجارة ويقوض التكامل التجاري. ورغم ذلك فإن الرقابة والإشراف في هذه المجالات الحساسة يفتقران إلى درجة الانضباط التي بلغها نظام التجارة المتعدد الأطراف.

١١ - وأصبح الخلل الكبير في الحساب الجاري سمة أساسية من سمات الاقتصاد العالمي. وهذا يزيد مخاطر حركات سعر الصرف المعطلة في العملات الرئيسية إذ ينطوي على آثار قاسية في اقتصادات البلدان النامية ذات الوجهة الخارجية. وفي هذه الأثناء يختار عدد من اقتصادات السوق الناشئة التأمين الذاتي عن طريق الاحتفاظ بمبالغ ضخمة من الاحتياطيات الدولية وليس باستخدام آليات الحماية التي توفرها المؤسسات المالية الدولية. وهذا الاتجاه المثير للقلق يُهمّش المؤسسات القائمة ويؤدي إلى اعتماد الصف الثاني من السياسات الفضلى.

١٢ - واتسمت السنوات القليلة الماضية بوجود بيئة دولية مؤاتية للديون الخارجية للبلدان النامية. وأما السيولة الضخمة على الصعيد العالمي وتحسينات السياسة العامة في البلدان النامية فقد أديا إلى التقليل من درجة تجنب المخاطر لدى المستثمرين الدوليين وأدى إلى تدفقات ضخمة في رأس المال الخاص إلى البلدان النامية متوسطة الدخل. غير أن الاضطرابات الأخيرة في المجال المالي تشير إلى أن هذه الظروف المؤاتية قد لا تدوم إلى الأبد. وعلاوة على ذلك، لا يزال عدد قليل من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يتسم بعجز كبير في الحساب الجاري ومبالغة في قيمة أسعار الصرف.

١٣ - وفيما يستطيع العديد من البلدان المتوسطة الدخل توفير جزء من تمويل الأهداف الإنمائية باللجوء إلى أسواق رأس المال الدولية، تعتمد البلدان المتدنية الدخل والبلدان المتوسطة الدخل اعتماداً يكاد يكون كاملاً على التمويل الإنمائي. ولذلك فإن تدفقات المعونة والتعاون في مجال التمويل الإنمائي يعثران من العوامل الحيوية في الجهود التي تبذل لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. غير أن المسجل من صافي الإنفاق على المساعدة الإنمائية الرسمية الإسمية، مخصوماً منه الإعفاء من الديون، لا يزال عند مستويات شبيهة بتلك التي كانت سائدة في أوائل التسعينات. ومع أن تخفيف عبء الديون يستهدف توجيه موارد إضافية إلى البلدان النامية، فإن كون المساعدة الإنمائية الرسمية الحقيقية، مخصوماً منها تخفيف عبء الديون، دون مستوياتها في أوائل التسعينات يشير إلى أن عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم يكن عاملاً إضافياً. بل عندما تشمل المساعدة الإنمائية الرسمية تخفيف عبء الديون تقل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المتوقعة عما تعهدت به مجموعة الثماني في غلنغلز وهو مضاعفة المساعدة المقدمة إلى أفريقيا بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، ما يهدد بإعادة النظر في الأهداف على نحو يقلصها بدلاً من أن يزيد بها الزيادة المتوقعة والمطلوبة.

باء - استجابة السياسات العامة

١٤ - إن نجاح الجهود الإنمائية التي تبذل على المستوى الوطني ووجود تدابير داعمة لها في مجال السياسة العامة الإقليمية والعالمية تضاف إلى صياغة استراتيجية إنمائية وطنية وتنفيذها تنفيذاً فعالاً. وعلى المستوى الوطني، تتطلب التنمية المستدامة والمنصفة اتباع سياسات تؤيد النمو على مستوى الاقتصاد الكلي، وسياسات هيكلية تتسم بالكفاءة، وإدارة رشيدة، والاحترام لحقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية. وأما السياسات التجارية فمن الضروري إدماجها إدماجاً تاماً في إطار للسياسة العامة المحلية السليمة وفي الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، كما ينبغي إدراج الحد من الفقر والتجارة في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأما تحسين الإدارة الرشيدة للمؤسسات فيسير بموازاة شروط محلية وعالمية أخرى للتنمية المستدامة. وينبغي لمختلف أركان البناء الاقتصادي العالمي أن تعمل معاً على نحو منسق.

١٥- ويمكن وجود صلات وثيقة بين التنمية المستدامة والحد من الفقر وبين تمكين المرأة. فالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ينبغي جعلهما في صلب السياسات والممارسات الإنمائية كلما كان ذلك مناسباً وعملياً. غير أن هناك بعض الخيارات والاستجابات العامة في مجال السياسات العامة تتصل بالتحديات التي تواجه معظم البلدان النامية إن لم يكن كلها.

١٦- ويعتبر التماسك بين سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي عاملاً حاسماً. ويمكن تصميم سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية تصميمًا يوفر حوافز للاستثمار يمكنها أن تحدث نمواً في الإنتاجية وأن تحسن القدرة التنافسية الدولية للمشاريع المحلية. غير أن سياسة الاقتصاد الكلي التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات فائدة وزيادة في قيمة أسعار الصرف تجعلها أعلى من قيمتها الحقيقية هي سياسة لا تساعد هذا الاستثمار. أما وضع استراتيجية متماسكة لسياسة التنمية الصناعية والارتقاء بالمستوى التكنولوجي فيتطلب دعم هذه الاستراتيجية بنهج استراتيجي عملي يرمي إلى جعل الاستثمار الأجنبي المباشر منسجماً وجدول الأعمال الإنمائي. وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تهدف إلى التشجيع على نمو أسرع وأكثر استدامة وكذلك التشجيع على التغيير الهيكلي والتكنولوجي. ومن الأرجح أن تنجح السياسة الصناعية وتدابير الاستثمار المحلي عندما يوجد مجال كافٍ لسياسات تكميلية في التجارة والمنافسة. ويكون التكامل التجاري في أكثر أشكاله فعالية عندما يساهم في رفع المستوى التكنولوجي ويزيد القيمة المضافة المحلية عن طريق شبكة من صلات الإنتاج المحلية الأمامية والخلفية.

١٧- وأما إدارة الاقتصاد الكلي للزيادة في حصائل الضرائب والقطع الأجنبي الناشئة عن تصدير السلع الأساسية فينبغي لها أن تستهدف جعل التحسن الحالي في أسعار السلع الأساسية يساعد على حفز التنوع والتصنيع والتغيير الهيكلي. وينبغي للبلدان النامية الغنية بالموارد أن تستخدم أيضاً ريع الموارد المتزايد في ضمان الاستدامة الطويلة الأجل لتلك الموارد بالابتعاد عن السير في اتجاه نفاذ الموارد الطبيعية والاتجاه نحو الاستثمار في رأس المال المادي والبشري وبالتصدي للحاجات الملحة في مجال العمالة وفي الميدان الاجتماعي.

١٨- وضرورات تنمية المشاريع والتغيير الهيكلي في البلدان النامية تقتضي ضمناً قيام المؤسسات بتوفير آليات لتنفيذ سياسات ترمي إلى تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار واعتماد تكنولوجيات جديدة. والمبدأ الذي يوجه الإصلاح المؤسسي يدعو إلى التصدي لأوجه الخلل في المعلومات والتنسيق التي تقوض عملية صنع القرار في المؤسسات وإلى تحسين الشفافية والضوابط.

١٩- وتنوع السياسات العامة ضروري لتمكين كل بلد من البلدان من تحقيق أولوياته وأهدافه الإنمائية. فالسياسات التي تؤدي إلى استقرار الاقتصاد الكلي لا ينبغي اعتبارها غاية في حد ذاتها بل ينبغي النظر إليها من حيث مساهمتها في التنمية. وبدون ذلك ينشأ خطر أن يؤدي تكرار السياسات العامة إلى عواقب غير مقصودة بل قد يؤدي إلى نتائج تتعارض وتلك الناشئة عن السياسة ذاتها في مكان آخر.

٢٠- وعلى الصعيد العالمي، تتطلب بنية الإدارة الرشيدة للاقتصاد إجراء مزيد من الإصلاح إذا أريد لها أن تشكل إطاراً مناسباً لمعالجة الواقع المتغير في العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية. وينبغي أن يؤخذ تنوع الأسرة الدولية في الاعتبار عند السعي إلى زيادة الاتساق بين مختلف عناصر الاقتصاد العالمي. ويستدعي ترايد التعقيد

والترابط في الاقتصاد العالمي حالياً إدارة أكثر شمولاً وشفافية للعلاقات الاقتصادية الدولية. وهذا بدوره يعني مشاركة البلدان النامية مشاركة أوثق ومنحها صوتاً أقوى في عملية صنع القرار الاقتصادي الدولي.

٢١- وأما توثيق التكامل الإقليمي فيما بين البلدان النامية فيمكن أن يعزز الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والاتفاقات المتعددة الأطراف. وإذا ما تجاوز نطاق هذا التعاون تحرير التجارة بحيث يشمل سياسات دعم النمو والاستقرار والتغير الهيكلي، أمكنه أيضاً زيادة الخيارات من السياسات العامة في مجال التنمية. ويمكن لآليات التمويل الإقليمية أن تكمل دور المؤسسات الدولية وأن تشكل مصادر بديلة طويلة الأجل من مصادر التمويل لا سيما للاقتصادات الصغيرة التي ليس لديها أسواق مالية محلية متطورة تطوراً جيداً. ويمكن أن يكون من أهداف التعاون النقدي والمالي الإقليمي هدف تقديم تمويل طويل الأجل من خلال المصارف الإنمائية الإقليمية أو أسواق رأس المال الإقليمية. وهناك شكل آخر من أشكال التعاون الذي يشمل المصارف المركزية في المنطقة يتصل بتيسير التجارة والتمويل القصير الأجل.

٢٢- وتشكل الترتيبات الإقليمية التي ترمي إلى إدارة أسعار الصرف بعداً آخر من أبعاد التعاون النقدي والمالي. ويمكن لجعل أسعار الصرف مستقرة بين بلدان منطقة تتمتع بنسبة مرتفعة ومتزايدة من التجارة البينية والتدفقات المالية أن يكون عنصراً هاماً في إنشاء سوق مشتركة. وهذا يبرز أهمية الجهود التي ترمي إلى إنشاء نظام نقدي تعاوني حقاً على جميع المستويات.

٢٣- فالجهود التي تبذل لتعميق التكامل الإقليمي لا ينبغي لها أن تركز فقط على الحواجز التعريفية وغير التعريفية بل ينبغي لها أيضاً أن تعزز التماسك بين سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات أسعار الصرف، وذلك إلى جانب التنظيم المتقارب، والمعايير المنسقة، وتطوير مراكز مالية إقليمية. ولا بد لهذا التماسك من أن يكون في صلب الاتفاقات التجارية الإقليمية، وهو يعتبر عنصراً حاسماً في العلاقة الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. غير أنه لا ينبغي للجهود الإقليمية التي تبذل لتعزيز التعاون المالي أن تجهض الجهود المتعددة الأطراف التي ترمي إلى تعزيز النظام المالي الدولي وتماسكه مع النظام التجاري الدولي. والنجاح في التعاون المالي الإقليمي فيما بين البلدان النامية يمكن أن يكون لبنة من لبنات بناء نظام نقدي دولي أفضل.

٢٤- ويعتبر الاستقرار المالي الدولي والحوؤول دون نشوء أزمات شرطاً مسبقاً للتنمية والنمو المستدام. وعلى المستوى الدولي، ينبغي المحافظة على الاستقرار المالي من خلال المراقبة المستمرة لأسواق رأس المال والأسواق المالية في جميع الاقتصادات. وهذه الرقابة تقتضي إدخال تحسينات على شفافية بيانات الاقتصاد الكلي وتتطلب معلومات إحصائية دقيقة في الوقت المناسب عن هيكل الديون وتدفقات رأس المال الدولية.

٢٥- ومن الضروري تزويد النظام المالي الدولي بأدوات تمنع نشوء أزمات الديون. والقضايا الرئيسية في حالة البلدان النامية التي يمكنها دخول الأسواق المالية الدولية هي تجنب الآثار المخلة بالاستقرار التي تنجم عن تقلب تدفقات رأس المال، وجعل هيكل الديون أقل تعرضاً للصدمات الخارجية. وفيما يتعلق بالعامل الأول، ينبغي تنفيذ سياسات محلية وعالمية للحوؤول دون تدفقات رأس المال المضارب المخلة بالاستقرار. وفيما يتعلق بالعامل الثاني، ينبغي تشجيع البلدان النامية على زيادة اعتمادها على أشكال أكثر أماناً من أشكال التمويل، بما فيها أدوات الديون المشروطة. ولا بد أيضاً من إدراك أنه حتى لو زادت القدرة على منع نشوء الأزمات يبقى حتمياً وقوع

بعضها، ولذلك فإنه من الضروري وضع نهج شامل لمعالجة التقصير عن تسديد الديون وإعادة جدولتها في حالة البلدان النامية المتدنية الدخل والمتوسطة الدخل. ومن المهم رصد تطور الديون الخارجية والمحلية في البلدان النامية وإنشاء آليات للإنذار المبكر لاكتشاف الأسباب المحتملة لجوانب الضعف في هذا المجال.

٢٦- وفي حالة البلدان التي لديها فرص محدودة لدخول الأسواق المالية الدولية فإنه يمكن تجنب نشوء الأزمات بإجراء تحليل مناسب للقدرة على تحمل الديون، هذا التحليل الذي ينبغي له أيضاً أن ينظر في الدور المتزايد للديون المحلية. وينبغي لمعايير استدامة الديون أن تضع في الاعتبار الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وأن تحدد مستوى الديون الذي يتيح للبلد أن يبلغ أهدافه الإنمائية دون زيادة نسب ديونه. وينبغي للمانحين أن يزيدوا المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمونها وأن يسعوا إلى بلوغ الأهداف المتفق عليها دولياً وفقاً لتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وينبغي للجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية أيضاً أن تفي بالتزاماتها إزاء تلك البلدان النامية التي تواجه أعباء ديون غير قادرة على تحملها، وينبغي لتلك الجهات أن تزيد مبادراتها التي ترمي إلى الحد من المديونية القائمة. ومستويات الديون التي يمكن تحملها لا تقتضي تخفيف عبء الديون فحسب بل تقتضي أيضاً التزام جانب الحكمة من قبل البلدان النامية عند الاقتراض والحس بالمسؤولية لدى الجهات الدولية التي تقدم القروض. وتقتضي الإدارة المنطقية للديون بدورها وجود قدرات إحصائية وتحليلية كافية.

٢٧- وتوجد قضايا بنيوية تتعلق بحجم المعونة ونوعيتها. وليس قياس حجم المعونة عملية بسيطة، وقياس نوعية تدفقات المعونة يشكل تحدياً أكبر. وينبغي للتعاون الإضافي بين الشركاء الإنمائيين والمؤسسات الدولية المعنية في هذا المجال أن يستهدف زيادة مساءلة المانحين والمتلقين. وفي هذه الأثناء، فإن ظهور مصادر جديدة للتمويل الإنمائي من بلدان متوسطة الدخل هو أمر جدير بالترحيب ويتطلب مزيداً من التنسيق والانسجام على المستوى العالمي لضمان فعالية ذلك التمويل.

جيم - مساهمة الأونكتاد

٢٨- ينبغي استخدام القدرة التحليلية للأونكتاد وقدرته على الاضطلاع ببحوث في سياسات الاقتصاد الكلي، والمالية، والديون، والفقر، والترابط بينها في مساعدة البلدان النامية على مواجهة تحديات العولمة. وأعمال الأونكتاد التي تتركز على القضاء على الفقر في سياق التجارة والتنمية المستدامة ينبغي لها أن تكون مساهمة هامة في استغلال منافع العولمة لصالح البلدان النامية.

٢٩- وينبغي للأونكتاد أن يركز في أعماله المتعلقة بالعولمة والاستراتيجيات الإنمائية على الترابط والتماسك البنيوي بالطرق التالية:

(أ) تعيين الاحتياجات والتدابير المحددة الناشئة عن الترابط بين التجارة والمالية والتكنولوجيا والسياسات الاقتصادية الكلية من حيث أثرها على التنمية والحد من الفقر العالمي؛

(ب) والمساهمة في التوصل إلى فهم أفضل للتماسك بين القواعد والممارسات والعمليات الاقتصادية الدولية بما فيها النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية، هذا من جهة، والسياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية، من جهة ثانية؛

(ج) ودعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فيما تبذله من جهود لوضع استراتيجيات إنمائية وبناء مؤسسات للإدارة الاقتصادية الرشيدة متكيفة مع الأنماط الجديدة للترابط في الاقتصاد العالمي؛

(د) وتقييم الجوانب الكمية والنوعية للمعونة الدولية.

٣٠- وينبغي للأونكتاد أن يواصل أداء دوره المفيد في تقديم تحليلات مستقلة ومتقدمة وفي بيان كيف تعود التنمية المستدامة بنفع متبادل على جميع البلدان. وينبغي له أن يساعد في تحديد السياسات الدولية والإقليمية والوطنية المؤاتية للتنمية، وينبغي له أن يقترح مشورة عملية للسياسة العامة وتدابير مبتكرة بشأن مواجهة تحديات العولمة. وينبغي الاستفادة من الخبرة الفنية لدى الأونكتاد في استكشاف الطريقة التي يمكن بها للعولمة أن تدعم التنمية غير الاستيعادية، وكيف ينبغي وضع وتنفيذ استراتيجيات إنمائية مناسبة تضع في الاعتبار عناصر التنمية المستدامة والمنصفة.

٣١- وينبغي للأونكتاد أن يعزز مساهمته في فهم الطريق الفضلى لتحقيق مزيد من التماسك في رسم السياسة الاقتصادية العالمية. وفي سياق الترابط والتماسك بين نظم التجارة والنظم المالية والنقدية الدولية، ينبغي لهذا العمل أن يسعى إلى مساعدة البلدان النامية على النجاح في الاندماج في الاقتصاد العالمي وجني مزيد من منافع العولمة. وينبغي للبحوث في موضوع الترابط أن تتناول ما يلي:

(أ) المشاكل التي تواجه البلدان النامية جراء حالة عدم الاستقرار المالي والنقدي الدولي؛

(ب) وتأثير سياسات التجارة والاقتصاد الكلي في البلدان المتقدمة على الآفاق الإنمائية للبلدان الناشئة والنامية؛

(ج) وتأثير التكامل الإقليمي في التنمية؛

(د) والقدرة على تحمل الديون بطرق منها الإدارة الفعّالة للديون وتأثير الديون على القدرات الوطنية وعلى توزيع الموارد على قطاعات مختلفة؛

(هـ) وفعالية تدفقات المعونة الخاصة والرسمية في تمويل التنمية.

وإحدى مجالات بحوث الساعة مجال يتعلق بالقياسات التي وضعت لتجنب الفوضى في معالجة الحدّ من أوجه الاختلال في الحسابات الجارية العالمية بشكل يستدعي إجراء تعديلات لمكافحة التضخم في الاقتصاد العالمي.

٣٢- وعلى المستوى الوطني، تشتمل المجالات التي ينبغي للأونكتاد أن يوليها اهتماماً خاصاً على ما يلي:

(أ) تأثير التنمية بالسياسات الاقتصادية الكلية والسياسات المالية الموجهة نحو تحقيق النمو؛

(ب) وإيجاد بيئة تمكينية للاستثمار من قبل القطاع الخاص والمقاولين؛

(ج) والسياسات الرامية إلى تعزيز القدرة الإنتاجية للبلدان النامية وتحسين قدرتها على التنافس في الاقتصاد العالمي؛

(د) وتوزيع الدخل وتخفيف وطأة الفقر؛

(هـ) وتعزيز الحكم الرشيد على المستوى المحلي وغيره من عناصر التنمية المستدامة والمنصفة.

٣٣- واعترافاً بضرورة التنويع في السياسات الوطنية، ينبغي للأونكتاد أن يواصل، انطلاقاً من منظور تجاري وإنمائي، إبراز العناصر الأساسية للسياسات الاقتصادية الكلية السليمة التي تفضي إلى تعزيز القدرة الإنتاجية وزيادة الإنتاجية، وتحقيق نمو مطّرد ومستمر، وتوفير فرص العمل وتخفيف وطأة الفقر. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل توضيح مفهوم مجال السياسة العامة.

٣٤- وتعتبر الإحصاءات الموثوقة والمقدمة في الوقت المناسب ضرورية لتعزيز قدرة الأونكتاد في مجالي البحوث والسياسة العامة، وللمساهمة على نحو أفضل في مناقشة السياسات الإنمائية العالمية. ويستطيع الأونكتاد بفضل نظرته إلى الترابط وقدرته على تجهيز بيانات من مجالات اختصاص متنوعة أن يبرز الصلات بين العولمة والتجارة ومؤشرات التنمية.

٣٥- وينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليله لما تنطوي عليه قضايا الدين وتمويل التنمية من آثار في السياسة العامة للبلدان النامية، وينبغي له أن يواصل برنامجه لبناء القدرات لأغراض إدارة الدين العام، وتخفيف عبء الديون، وتحليل القدرة على تحمل الديون. وينبغي للأونكتاد أن يواصل، استناداً إلى عمله التحليلي، تقديم المساعدة التقنية ودعم البلدان النامية في بناء قدراتها الوطنية من خلال برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، وذلك بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وجهات أخرى من الجهات صاحبة المصلحة في ذلك. وينبغي للأونكتاد أن يواصل المشاركة في العمليات المتعددة الأطراف وفي المداولات الدولية بشأن الديون الخارجية والمالية، بما في ذلك نادي باريس ومنتدى التعاون الإنمائي. وينبغي إقامة أقصى درجات التآزر بين العمل التحليلي والمساعدة التقنية.

٣٦- وينبغي للأونكتاد أن يواصل التركيز بشكل خاص ومميز على حاجات أقل البلدان نمواً وحاجات أفريقيا في مواجهة التحديات المتعلقة بالولاية الأساسية للأونكتاد. وأما اهتمام المنتدى والمؤسسات الاقتصادية العالمية فلا تزال تستأمله مجموعات خاصه من الاقتصادات المعرضة للمخاطر والصغيرة والضعيفة، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول النامية الجزرية الصغيرة، وكذلك الاقتصادات التي مزقتها الحروب والتي تمر في مرحلة ما بعد النزاع. وينبغي للأونكتاد أن يساهم في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتشخيص أسباب قلة إحراز التقدم، وينبغي له أن يقدم توصيات عملية في مجال السياسة العامة لضمان جعل العولمة شاملة وغير استيعادية على الإطلاق. وينبغي للأونكتاد أن يولي اهتماماً مستمراً للمشاكل التي تواجه هذه المجموعات وذلك تعزيزاً للنمو والتنمية للجميع.

٣٧- وقد اعتاد الأونكتاد تأدية دور جوهري في ترتيبات التعاون بين بلدان الجنوب استناداً إلى أركان أعماله الثلاثة كلها. وينبغي تعزيز أعماله في هذا المجال من خلال: (أ) تعميق التآزر في مجالي البحث والتحليل بين التجارة

والاستثمار والمالية فيما بين بلدان الجنوب؛ (ب) وتحسين البيانات والأدوات التحليلية للتدفقات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ (ج) وتعزيز التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب وكذلك التعاون الإنمائي الثلاثي.

٣٨- وحدد الأونكتاد في تحليله للآفاق الإنمائية للاقتصاد الفلسطيني سبلاً إلى التعاون التقني المتناسك مع الشركاء الإنمائيين وكانت هذه السبل موضع ترحيب، وركز التحليل على التخفيف من حدة الضائقة الاقتصادية وإعداد قدرة مؤسسية لإدارة الاقتصاد إدارة سيادية. وينبغي توجيه موارد كافية ترمي إلى تعزيز برنامج الأونكتاد لمساعدة الشعب الفلسطيني وتكثيف جهوده لتقديم المشورة بشأن السياسة العامة والأنشطة التنفيذية في مجالات الاستراتيجيات الإنمائية والسياسة التجارية، وتيسير التجارة، وتحديث المالية العامة، وتطوير الاستثمار والمشاريع.

ثانياً - الموضوع الفرعي ٢: القضايا الرئيسية في التجارة والتنمية والواقع الجديد في جغرافية الاقتصاد العالمي

ألف - تحليل السياسات العامة

٣٩- أدت العولمة التي تحركها التجارة إلى نشوء فرص وتحديات هائلة أمام التنمية. فقد برزت بعض البلدان النامية كمحركات إقليمية وعالمية للتجارة. وهناك تحرك قوي في اتجاه الإقليمية. وقد اشتدت المنافسة على السلع الأساسية، لا سيما الغذاء والطاقة والمعادن. والبحث العالمي عن الأيدي العاملة والمهارات والخدمات بكلفة تنافسية ونوعية تنافسية يعلّق قيمة كبيرة على المعرفة والابتكار والتميز التكنولوجي. ويمكن للعولمة التي تحركها التجارة أن تساعد على تعزيز فرص الحصول على السلع وعلى الخدمات الضرورية. ومن جهة أخرى، يمكن أن تؤدي إلى تفكيك الصناعة، وانحطاط الزراعة، وتزايد التعرض للصدمات المالية. وأما زيادة منافع العولمة إلى الحد الأقصى وتخفيض التكاليف إلى حدها الأدنى في عملية العولمة التي تحركها التجارة فتستدعي وضع سياسات وطنية وإقليمية داعمة دعماً متبادلاً، تستكمل بإدارة عالمية محسّنة وتناسك أفضل وتضامن من أجل التنمية.

٤٠- وهناك تحد فريد من نوعه يظهر في أثناء التطور البيئي لنظام التجارة المتعددة الأطراف وهو جعل البعد الإنمائي واحداً من الأبعاد الأساسية للسياسة العامة بطريقة عملية. ويمكن لنظام تجاري متعدد الأطراف يعمل بشكل حسن ويسير في وجهة إنمائية أن يوفر منافع كبيرة. وتتيح جولة الدوحة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فرصة لمواصلة تحرير التجارة (وبخاصة في مجالات تم البلدان النامية)، وجعل التنمية في صلب نظام التجارة المتعدد الأطراف، وتصحيح أوجه عدم التماثل، وإزالة التشوه. ومن سوء الحظ أن العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية هي بلدان محدودة التجربة في هذا النوع من المفاوضات.

٤١- ويعتبر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، هذه البلدان التي ترمي إلى الاستفادة استفادة كاملة من نظام التجارة الدولي. فالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عملية معقدة وواسعة وتستغرق في أحيان كثيرة وقتاً طويلاً، ويزيدها تعقيداً افتقار البلدان طالبة الانضمام إليها إلى الموارد والسياسات والمؤسسات المناسبة. ويمكن للانضمام أيضاً أن ينطوي على آثار رئيسية في نطاق مرونة السياسة العامة وخياراتها.

٤٢ - وأما انتشار اتفاقات التجارة الحرة الثنائية واتفاقات التجارة الإقليمية على أساس التجارة فيما بين بلدان الجنوب، والتجارة فيما بين بلدان الشمال، والتجارة فيما بين بلدان الشمال والجنوب فيعني أن قرابة ٥٠ في المائة من تجارة البضائع العالمية مشمولة الآن بهذه الاتفاقات. أما فئات الأفضليات في الاتفاقات التجارية الإقليمية فتعني استبعاد غير الأعضاء من التجارة بين الأعضاء، ما ينشئ علاقات تجارية تمييزية تؤدي إلى إضعاف مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. ويمكن أن يساعد التكامل الإقليمي بين البلدان النامية على التغلب على هذه القيود بحيث يمكن استخدام التجارة في تعزيز التنمية. وتزداد إمكانية التكامل بين بلدان الجنوب عندما تؤدي إلى تدابير "التكامل العميق".

٤٣ - وتؤدي الأفضليات التجارية مثل نظام الأفضليات المعمم دوراً مفيداً في مساعدة البلدان على الوصول إلى الأسواق وعلى أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة. غير أن هذه الأفضليات لا يستفاد منها حالياً استفادة كاملة وتقل قيمتها الآن تدريجياً بفعل التحرير.

٤٤ - ولا تزال مشاكل تجارة السلع الأساسية تشكل شأغلاً كبيراً في القرن الحادي والعشرين. وفي الأجل المتوسط والطويل، تبدو آفاق النمو المستمر في الطلب العالمي على معظم السلع الأساسية آفاقاً براقاً، ويمكن توقع أن تبقى أسعار السلع الأساسية مرتفعة نسبياً. وهذا يتيح للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية أن تستثمر في التنمية والحد من الفقر، ولكن من الضروري أن تكون مجهزة على نحو أفضل لمعالجة التقلبات في الأسعار والمنافسة في المستقبل. ولا بد من إيجاد سبل للحد من إمكانية تعرض مستوردي السلع الأساسية لزيادات في أسعار هذه السلع، لا سيما أسعار الغذاء والطاقة.

٤٥ - والحصول على الطاقة مهم في النمو والتنمية. فقد شهدت السنوات القليلة الماضية ارتفاعاً وتقلباً في أسعار النفط الخام أسفراً عن آثار رئيسية. ويواجه مصدرو النفط خطر أن تؤدي الزيادة في حصائل صادراتهم إلى زيادة حقيقية في أسعار الصرف وتقلص في قدرتهم التنافسية. ويواجه مستوردو النفط تزايد تكاليف استيراد النفط الذي يمكن أن يحدث آثاراً ثانوية ضارة في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد.

٤٦ - وقد زادت أهمية التعاون بين بلدان الجنوب زيادة ساهم فيها تلاقي عوامل تتصل بالسياسة العامة وبالأسواق. وهذا لا بد له من أن يكمل لا أن يستعيز عن التجارة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وهناك إمكانية هائلة للتجارة والاستثمار فيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية. وفي هذا الصدد، ينبغي الاهتمام أيضاً بالاقتصادات المتوسطة الدخل.

٤٧ - وتحرير التجارة تحريراً مجدياً يتطلب إزالة الحواجز غير التعريفية، فهي حواجز معقدة والامتثال لها مكلف وهي بمثابة حواجز تجارية.

٤٨ - وتعتبر المنافسة التريهة في الأسواق الوطنية والعالمية عاملاً حاسماً. فالتركز المتزايد لقوة السوق في عدد قليل من المنشآت العالمية يمكن أن يوسع نطاق الممارسات المضادة للمنافسة. وهذا يمكن أن يؤثر سلباً في آفاق التجارة والتنمية في البلدان النامية ومنشآتها ومستهلكيها ومنتجيها.

٤٩ - ويشكل اقتصاد الخدمات التخوم الجديدة في مجالات التجارة والإنتاجية والقدرة التنافسية وفي تقديم الخدمات الأساسية وإتاحة فرص الوصول أمام الجميع. وفي السنوات الأخيرة، حققت بلدان نامية أداءاً حسناً في

تجارة الخدمات، لا سيما في قطاعات السياحة والنقل والبناء وخدمات الرعاية والموارد السمعية - البصرية والحواسيب وخدمات المعلومات وخدمات الأعمال التجارية والخدمات المهنية. ولا يزال إدماج البلدان النامية، لا سيما أقلها نمواً، إدماجياً إيجابياً في اقتصاد الخدمات وفي تجارة الخدمات تحدياً إنمائياً رئيسياً.

٥٠ - وسوف يدخل سوق العمل العالمية بحلول العام ٢٠١٠ ما يزيد على بليون نسمة تشكل النساء نسبة كبيرة منهم، وذلك نتيجة تغير الشبكات العالمية للإنتاج والتجارة والاستثمار، وجرّاء عوامل اقتصادية وسياسية. وأوجه التكامل الجديدة في المجالات السكانية وقوى العمل والمهارات أوجدت فرصاً كبيرة تعود بالنفع على الجميع في مجال حركة اليد العاملة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. غير أن واقع الأسواق والتدفقات الفعلية لليد العاملة يتجاوزان الأطر الحالية لحركة اليد العاملة. ومن أكبر التحديات القائمة اليوم التحدي المتمثل في تيسير وإدارة تنقل وتكامل اليد العاملة.

٥١ - وأما عمليات الإنتاج المعولة، والتجارة داخل الشركة الواحدة، والتسليم في وقت الاقتضاء فتتطلب جميعها وجود خدمات لوجيستية سريعة وغير مكلفة وموثوقة، وتقليلاً للعراقيل الإدارية. ودخول شبكات النقل العالمية والهيكل الأساسية لتيسير التجارة يعتبر عاملاً حاسماً في المشاركة في التجارة الدولية. غير أن أقل البلدان نمواً، لا سيما البلدان غير الساحلية منها، تفتقر إلى هياكل النقل الأساسية الرئيسية وتدابير تيسير التجارة المطلوبة للمشاركة مشاركة فعالة في التجارة العالمية.

٥٢ - ويشكل تغير المناخ واحداً من أكبر المخاطر التي تعترض سبيل التنمية على النطاق العالمي، وينبغي التصدي له. وأما التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام له في البلدان النامية فيشكل فرصاً جديدة للتجارة والاستثمار. وتشكل التجارة الأحيائية سبيلاً هاماً إلى المحافظة على التنوع البيولوجي وتعزيز التنمية. وتتيح المنتجات وطرق الإنتاج المفضلة بيئياً فرصاً جديدة للبلدان النامية. وأحد الشواغل الرئيسية انتشار شروط جديدة تتعلق بالبيئة والصحة وسلامة الغذاء، بما فيها المعايير الطوعية في القطاع الخاص في أسواق تصدير رئيسية. وهذه الشروط قد تؤثر سلباً في فرص دخول السوق المتاحة لصادرات البلدان النامية.

٥٣ - وتعتبر المعارف التقليدية والابتكارات والممارسات المورد الرئيسي للفقراء في البلدان النامية، ولكن المعارف التقليدية تسير حالياً في طريقها إلى الزوال بمعدلات مخيفة جراء العولمة وتدهور البيئة. وفي بعض الحالات تستغل هذه المعارف استغلالاً غير مناسب.

٥٤ - وتعتبر مبادرة "المعونة من أجل التجارة" مسألة حاسمة في أوساط التجارة الدولية والتنمية. وقد اعتادت منظومة الأمم المتحدة إيلاء أهمية "للمعونة من أجل التجارة". فهي تمكّن من استغلال فرص دخول الأسواق استغلالاً مجدياً من قبل جميع البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً.

باء - استجابة السياسات العامة

٥٥ - من الضروري وضع مجموعة شاملة ومتماسكة من عوامل التضامن الإنمائي لجعل العولمة قوة إيجابية للجميع تجلب لهم منافع يتساوون في تقاسمها.

٥٦- وينبغي لجميع البلدان أن تعزز وتؤكد التزامها في إطار منظمة التجارة العالمية بتأييد نظام تجاري متعدد الأطراف ييسر التنمية. وينبغي لها أن تظهر اهتماماً مشتركاً وإرادة سياسية لإنجاح جولة الدوحة وتنفيذ جدول أعماله الإنمائي الأساسي. والنجاح في التوصل إلى نتيجة لتلك الجولة يتطلب إتاحة فرص محسنة تحسناً كبيراً وإضافية للوصول إلى الأسواق ودخولها أمام صادرات البلدان النامية من المنتجات والخدمات الزراعية وغير الزراعية. ومن الضروري تحسين قواعد معالجة وإلغاء أوجه عدم التماثل القائمة وتعزيز النزاهة والإنصاف في نظام التجارة المتعدد الأطراف، وذلك بطرق منها المعاملة الخاصة والتفضيلية.

٥٧- وينبغي للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، طالبة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أن تستفيد من شروط الانضمام المتوازنة التي تعكس ظروفها التجارية والمالية والإنمائية. وينبغي لهذه الشروط أن تكون منسجمة مع حقوق والتزامات أعضاء منظمة التجارة العالمية المماثلة لها من حيث مستوى التنمية. وينبغي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تتلقى مساعدة تقنية واسعة النطاق في جميع مراحل عملية الانضمام.

٥٨- وأما البلدان التي أبرمت اتفاقات تجارية إقليمية فينبغي لها أن تضمن مزيداً من الانساق والانسجام في السياسة العامة بين التزاماتها الإقليمية والمتعددة الأطراف بضمان التنمية. ولا بد لاتفاقات الشراكات الاقتصادية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ من أن تكون بمثابة أدوات للتنمية والحد من الفقر في هذه الدول.

٥٩- وينبغي تقديم دعم قوي وموارد كافية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتمكينها من إنشاء أطر بشرية ومؤسسية وسياسية وتنظيمية تتيح لها المشاركة مشاركة فعالة ومبادرة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية وغيرها من المفاوضات وتنفيذ الاتفاقات التي تنتهي إليها تلك المفاوضات. ويعتبر الدعم المستمر والقطري والمخصص دعماً حيوياً.

٦٠- وأما الحمائية الجديدة في مجال التجارة والاستثمار لدى أقطاب النمو الجدد في الجنوب فتعتبر عامل إعاقة ينبغي تجنبه. ويتطلب إدماج أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية بناء القدرات الإنتاجية لهذه البلدان وتعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة التي تشمل القطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية مثل الصناعات الابتكارية. وينبغي الاهتمام بتحديد الطريقة التي يمكن بها للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أن تستفيد من تزايد تدفقات التجارة والاستثمار مع البلدان النامية. فتشجيع وتعزيز التكامل الإقليمي والتعاون الاقتصادي الفعالين فيما بين البلدان النامية سوف يدعم دينامية التجارة بين بلدان الجنوب. وتُذكر في هذا الصدد أهمية النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية والمبادرات الإقليمية الأخرى الشبيهة به فيما بين بلدان الجنوب.

٦١- وينبغي تقديم دعم فعال للبلدان النامية في مجال التكيف لتمكينها من الاضطلاع بالتحديد والإصلاح عملاً باتفاقات التجارة، ومن وضع سياسات تكميلية لبناء القدرات الإنتاجية والهياكل الأساسية التجارية التنافسية وفقاً لحاجات وأولويات كل بلد من هذه البلدان.

٦٢- ويجب بذل جهود دولية حاسمة للقيام بمعالجة شاملة للحواجز غير التعريفية ضمن إطار منظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة الإقليمية. وينبغي بذل الجهود للقيام بما يلي: (أ) ضمان مشاركة البلدان النامية مشاركة مجدية في عمليات وضع المعايير؛ (ب) ووضع معايير جديدة بطريقة شفافة وجامعة؛ (ج) وتعزيز القدرة المؤسسية والتقنية في البلدان النامية على الاستجابة استجابة فعالة للمعايير الجديدة في أسواق الصادرات؛ (د) وتشجيع اتفاقات الاعتراف المتبادل.

٦٣- وينبغي للجميع أن ينفذوا النتيجة التي توصل إليها المؤتمر الخامس لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية. وينبغي تعزيز بناء القدرات في الوكالات المعنية بالمنافسة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وينبغي تعزيز التعاون الدولي في معالجة الممارسات المانعة للمنافسة وذلك من خلال هيئات منها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

٦٤- وينبغي لمجتمع المانحين والمؤسسات المالية الدولية أن يضمنوا جعل مبادرة "المعونة من أجل التجارة" مبادرة شاملة في نطاقها وتحويلها واستدامتها. ويمكن للمعونة من أجل التجارة أن تعدل بحيث تفي بالحاجات المباشرة في مواجهة الصدمات التجارية والتكاليف الناشئة عن التحرير، وبحيث تبني القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية. وينبغي لمبادرة التجارة من أجل المعونة أن تفي بالحاجات المشتركة والمحددة للبلدان النامية وأن توفر السلع العامة العالمية بحسب الطلب والحاجات. أما المؤسسات المتعددة الأطراف، بما فيها الأونكتاد، فينبغي تزويدها بدعم مالي من المانحين لتقديم المساعدة التقنية والسلع العامة العالمية المتصلتين بالتجارة.

٦٥- وينبغي الاهتمام اهتماماً أكبر بقضايا السلع الأساسية. فمن الضروري تعزيز فرص دخول الأسواق للمنتجات المستندة إلى السلع الأساسية وتعبئة الموارد المالية لدعم التجارة في هذا المجال. ومن الضروري بالقدر نفسه معالجة الأسباب وتخفيف الآثار السلبية للفترات المتطاولة من حالات الهبوط والتقلب في أسعار السلع الأساسية. ومن الضروري الاستثمار استثماراً ضخماً في الهياكل الأساسية، والتنوع، والقيمة المضافة، والقدرة التنافسية في إطار سلاسل القيمة للسلع الأساسية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتفق على خطة عمل دولية بشأن السلع تضع في الاعتبار توصيات إعلان وخطة عمل آروشا بشأن السلع الأساسية الأفريقية والمؤتمر المعني بالمبادرة العالمية بشأن السلع الأساسية الذي عُقد في برازيلية في أيار/مايو ٢٠٠٧.

٦٦- وأما الإدماج المجدي للبلدان النامية في اقتصاد الخدمات فيتطلب تأمين ظروف مؤاتية لزيادة المشاركة في التجارة العالمية بوجه عام وكذلك في جولة الدوحة وفي الاتفاقات التجارية الإقليمية. فالسياسات والاستراتيجيات والأنظمة والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية السليمة في مجال الخدمات ضرورية لرعاية بيئة تمكينية لإنشاء إمدادات من الخدمات قادرة على المنافسة، ومعالجة الفقر والنقص في الهياكل الأساسية ورأس المال البشري. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماماً خاصاً للصادرات من الخدمات التي تعتمد عليها البلدان النامية اعتماداً شديداً، بما في ذلك تصدير الخدمات بالأسلوب ٤ والسياحة.

٦٧- ومن الضروري أن تجري البلدان النامية عمليات استعراض شاملة لسياساتها الوطنية في مجال الخدمات، هذه العمليات التي من شأنها أن تتيح لهذه البلدان وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية وسياسات تكميلية وبناء أطر

تنظيمية وإنشاء مؤسسات. وينبغي معالجة الآثار التي تترتب على اقتصاد الخدمات في التنمية البشرية والاجتماعية ضماناً لوصول الجميع إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والطاقة والصحة والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية. وينبغي تحسين توفر خدمات الإنتاج المحلية وطاقاتها وقدرتها التنافسية تعزيزاً لأداء الصادرات. وينبغي تقديم دعم أقوى وأشمل بشأن الخدمات.

٦٨- وينبغي تيسير التنقل المؤقت لليد العاملة. فتحسين الالتزامات بفتح الأسواق بموجب أسلوب التوريد الرابع في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات أن يفتح فرصاً جديدة أمام البلدان النامية في مجالات مثل البناء، والرعاية الصحية، والسياحة، والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات. ويمكن أن تساعد في ذلك الترتيبات الثنائية والإقليمية التي ترمي إلى تيسير تنقل العمال. وتشمل هذه الترتيبات تدابير تشجع على الهجرة المؤقتة مع ضمان العودة بطرق أفضل، والتقليل من هجرة الأدمغة، وتحقيق "كسب الأدمغة ودورها"، وبلوغ الحد الأقصى من الاستخدام المنتج للحوالات. ويمكن للمحفل العالمي بشأن الهجرة الدولية والتنمية أن يحدث تماسكاً وتأزراً في قضايا الهجرة والتجارة والتنمية.

٦٩- وينبغي إيلاء انتباه عاجل لضمان الحصول على الطاقة. وينبغي لمصدري النفط أن يوجهوا الإيرادات غير المتوقعة إلى استثمارات في الهياكل الأساسية ورأس المال البشري لمنفعة الأجيال المقبلة. ومن المهم لمستوردي النفط أن يشجعوا الاستراتيجيات المؤاتية للتنمية بهدف بلوغ مزيج من الطاقة أفضل.

٧٠- ومن الضروري تشجيع نهج التجارة والتنمية إزاء تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه وإزاء معالجة قضايا التنوع الأحيائي. وتحتاج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى المساعدة في بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، وتدابير التكيف بهدف التقليل من غازات الدفيئة. وينبغي توفير آليات تمويل محددة لتطوير واعتماد تكنولوجيات جديدة للطاقة. وتعتبر مصادر الطاقة المتجددة مصادر هامة. ويُعتبر استخدام الوقود الأحيائي خياراً مفيداً يمكن اعتماده بعد إجراء تقييم دقيق له. وينبغي أيضاً تطوير سياسات واستراتيجيات التجارة الأحيائية.

٧١- وتحتاج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى دعم يساعدها على اغتنام الفرص الجديدة لدخول الأسواق لمنتجاتها وخدماتها السليمة بيئياً. وتحتاج أيضاً إلى مساعدة تمكنها من التعامل مع المعايير الجديدة، ومن تحسين هياكلها الأساسية المادية وتلك المتعلقة بضمان النوعية، وتصميم سياسات تقلل من مخاطر تهميش المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتحسين مشاركتها في سلاسل التوريد العالمية. ويقتضي الحال من واضعي المعايير ممارسة مزيد من الشفافية والتشاور.

٧٢- ومطلوب بذل جهود وطنية ودولية لحماية وتعزيز الاستخدام المستدام للمعارف التقليدية وضمان التقاسم المنصف للمنافع بين أصحاب البراءات وأصحاب المعارف التقليدية.

٧٣- ومن الضروري أن تعزز البلدان النامية نُظم التيسير لديها فيما يتعلق بالتجارة والنقل. وينبغي تطوير وتعزيز التعاون والشراكات على المستوى الإقليمي في تيسير التجارة والنقل. وينبغي استكشاف إطار قانوني تمكيني بشأن التجارة والنقل الدوليين لتيسير المعاملات عبر الحدود.

جيم - مساهمة الأونكتاد

٧٤- ينبغي للأونكتاد أن يعزز أعماله في مجالات التحليل وبناء القدرات والتشغيل بشأن التجارة الدولية، ونظام التجارة الدولي، والمفاوضات التجارية. وينبغي له أن يواصل التعاون تعاوناً وثيقاً مع غيره من المؤسسات الدولية وأن يرفع التنسيق بين الأنشطة التي يُضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية.

٧٥- وينبغي للأونكتاد أيضاً:

- (أ) أن يرصد وقيّم باستمرار تطور نظام التجارة الدولي، وآثاره الإنمائية وما يتصل بذلك من قضايا بنيوية، وأن يقترح خيارات واستجابات عملية في مجال السياسة العامة؛
- (ب) وأن يقيّم نتائج وآثار حصيلة جولة الدوحة، بما في ذلك ما يتعلق من تلك الحصيلة بالزراعة، والقضايا غير الزراعية، والخدمات، والقواعد، والمعاملة الخاصة والتفضيلية، انطلاقاً من منظور إنمائي؛
- (ج) وأن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع أولوياتها التفاوضية، والتفاوض على اتفاقات تجارية، وتنفيذ نتائج هذه الاتفاقات وتسوية المنازعات التجارية؛
- (د) وأن يدعم ويساعد على بناء القدرات الفعّالة للمفاوضات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية، وذلك من خلال هيئات منها البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية؛
- (هـ) وأن يعزز المساعدة التي يقدمها إلى البلدان في جميع مراحل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وما بعد الانضمام على أساس التمويل الذي يمكن تحمله والتنبؤ به؛
- (و) وأن يعزز التماسك والتلاقي الإيجابيين بين اتفاقات التجارة الإقليمية ونظام التجارة المتعدد الأطراف؛
- (ز) وأن يعزز آليات التعاون الإقليمي؛
- (ح) وأن يعمل على تحسين الاستفادة من أفضليات تجارية مثل نظام الأفضليات المعمم وقواعد المنشأ؛
- (ط) وأن يتناول تآكل الأفضليات.

٧٦- وينبغي للأونكتاد أن يساعد على صياغة سياسات وطنية للتجارة وسياسات وطنية تتصل بها، وعلى جعل التجارة في صلب استراتيجيات التنمية والحد من الفقر.

٧٧- وينبغي للأونكتاد أن يساهم في إعادة إطلاق جدول أعمال السلع الأساسية. وعليه أن يرصد التطورات والتحديات القائمة في أسواق السلع الأساسية وأن يتناول الصلات بين تجارة السلع الأساسية الدولية والتنمية الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بالحد من الفقر. وعلى الأونكتاد أن يساعد البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، لا سيما صغار المنتجين منها للسلع الأساسية فيما تبذله من جهود لوضع استراتيجيات وطنية للسلع الوطنية؛ وبناء قدرة توريدية؛ وتحقيق القدرة التنافسية بوسائل منها مبادرة التجارة من أجل المعونة؛ والامثال

للمعايير؛ والوصول إلى المعلومات وقواعد البيانات المتعلقة بالسلع الأساسية؛ وتقديم القيمة المضافة؛ والوصول إلى الأسواق العالمية. وعلى الأونكتاد أن يعيى مزيداً من تدفقات المساعدة الإنمائية إلى البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية وأن يدعم جهودها الرامية إلى تنويع الإنتاج. وعليه أيضاً أن يعالج شدة تقلب الأسعار، لا سيما أسعار المنتجات الزراعية، وأن يضع مخططات لتمويل السلع الأساسية وتدابير مواجهة المخاطر (بما في ذلك خطط تبادل السلع الأساسية)، والمشاركة في سلاسل القيمة التوريدية وتعزيز التعاون بين الحكومات في مجال السلع الأساسية. ويجب على الأونكتاد أن يواصل إنشاء شراكات فعّالة متعددة الجهات بهدف تحديد نُهج مستدامة لإزاء المشاكل المتصلة بالسلع الأساسية.

٧٨- وعلى الأونكتاد أن يعزز أعماله الشاملة في مجال الخدمات والتجارة والتنمية بالطرق التالية:

- (أ) تعزيز تحليله لقدرة البلدان النامية على زيادة مشاركتها في إنتاج وتجارة الخدمات العالمية؛
- (ب) وعقد اجتماعات خبراء لسنوات متعددة؛
- (ج) ووضع أطر تنظيمية ومؤسسية وآليات تعاونية لدعم القدرة على توريد الخدمات القادرة على المنافسة في جميع القطاعات؛
- (د) وتقديم الدعم للتقييم الوطني للخدمات ولعمليات الاستعراض الوطنية للسياسات العامة بشأن الخدمات؛
- (هـ) ودراسة جميع القضايا المتصلة بتحرير التجارة في الخدمات وأثرها الإنمائي، بما في ذلك على المستوى الإقليمي؛
- (و) ومواصلة أعماله التحليلية بشأن قواعد الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والأنظمة المحلية؛
- (ز) وتعزيز الاعتراف بالمؤهلات والمعايير؛
- (ح) وتقديم الدعم للمفاوضات المتعددة الأطراف والإقليمية وتلك التي تجرى بين بلدان الجنوب بشأن الخدمات؛
- (ط) وتعزيز بيانات وإحصاءات الخدمات.

٧٩- ويجب على الأونكتاد أن يضطلع ببحوث وتحليلات بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة في مجالات حركة اليد العاملة، وتكامل الأيدي العاملة، والتنقل المؤقت للعمال والتجارة في المهارات. وينبغي له أن يشجع التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أطر السياسة العامة والأطر التنظيمية بغية تعزيز منافع حركة اليد العاملة.

٨٠- وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يقوم بما يلي:

- (أ) تعزيز مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة في التجارة العالمية؛

(ب) وإجراء عمليات استعراض للتكيف التجاري في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(ج) وتناول الحواجز غير التعريفية تناولاً شاملاً؛

(د) ومواصلة تحسين وتعميم أدواته التحليلية مثل مؤشر التجارة والتنمية، وقواعد البيانات وبرامج الحاسوب مثل نظام التحليلات والمعلومات التجارية/نظام الحل التجاري العالمي المتكامل (TRAINS/WITS)؛

(هـ) وتعزيز أعماله المتعلقة بالصلات بين التجارة والأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها الحد من الفقر والمساواة بين الجنسين.

٨١- ويجب على الأونكتاد أن يشجع ويدعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بطرق منها تبادل التجارب وبناء المؤسسات. وعليه أن يرتقي بمستوى بياناته وأدواته التحليلية المتعلقة بالتجارة بين بلدان الجنوب وتعزيز ما يتصل بذلك من برامج المساعدة التقنية. وعليه أيضاً أن يعزز دعمه للنظام المعمم للأفضليات التجارية وأن يعزز استفادة جمهوره منه.

٨٢- وينبغي للأونكتاد أن يضطلع ببحوث وتحليلات بشأن مصادر الطاقة البديلة العملية، بما فيها مصادر الطاقة المتجددة، وتدابير كفاءة الطاقة، وذلك بغية توسيع طاقة التوريد وتنويعها. ولا بد لأعمال الأونكتاد المتعلقة بقطاع النفط والغاز وكذلك بمصادر الطاقة المتجددة من أن تساعد البلدان النامية على الجمع جمعاً أفضل بين أشكال الطاقة.

٨٣- وعلى الأونكتاد أن يتناول بالتحليل قضايا رئيسية عند نقاط تلاقي التجارة والبيئة والتنمية، وينبغي له أن يشجع التدابير الفاعلة والمبادرة لمواجهة المتطلبات الجديدة المتشددة والمعقدة والمتعددة الأبعاد في مجالات البيئة والصحة والسلامة. وينبغي له أيضاً أن يحسّن فرص الإنتاج والتصدير للمنتجات والعمليات السليمة بيئياً وأن يساعد البلدان النامية على التفاوض في منظمة التجارة العالمية بشأن تحرير السلع والخدمات البيئية. ويجب على الأونكتاد أن يركز اهتمامه على تأثير تغير المناخ وقضايا التنوع الأحيائي على التجارة والتنمية، وذلك بطرق منها برنامج التجارة الأحيائية ومبادرة الوقود الأحيائي.

٨٤- وينبغي للأونكتاد أن يعزز دعمه الذي يقدمه إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والمنظمات الإقليمية لهذه البلدان كي تنشئ وتعتمد وتنفذ القوانين والسياسات المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك. وينبغي له أن يوسع نطاق عمليات استعراض النظراء الطوعي لسياسات المنافسة. وعلى الأونكتاد أن يشجع التعاون الدولي في معالجة الممارسات المنافية للمنافسة عبر الحدود، وذلك وفقاً لمجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف بشأن مراقبة الممارسات التجارية التقييدية ومن خلال فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

٨٥- ويجب على الأونكتاد أن يواصل تحليل البعد الإنمائي للملكية الفكرية ولجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة؛ ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية؛ وحماية المعارف التقليدية والموارد الجينية والتراث الشعبي وحفظها واستخدامها استخداماً مستداماً وتقاسمها على نحو عادل ومنصف.

٨٦- وينبغي للأونكتاد أن يواصل العمل على تطبيق وتنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة.

٨٧- وينبغي للأونكتاد أن يواصل رصد التطورات وأن يساعد البلدان النامية على بناء القدرات في مجال تيسير التجارة والنقل، بما في ذلك النقل المتعدد الوسائط.

ثالثاً - الموضوع الفرعي ٣: تدعيم البيئة التمكينية على جميع المستويات بغية تعزيز القدرة الإنتاجية والتجارة والاستثمار: تعبئة الموارد وتسخير المعارف لأغراض التنمية

ألف - تحليل السياسات العامة

٨٨- يعتمد النجاح في إدماج الشبكات الدولية للتجارة والإنتاج والتكنولوجيا على تعزيز الطاقات الإنتاجية وعلى الاستفادة من أنشطة الشركات عبر الوطنية. ويقتضي تحقيق ذلك تمكين السياسات العامة على المستويين الوطني والدولي.

٨٩- وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة مثيرة في التدفقات العالمية الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر. بما فيه تلك التي وفدت إلى البلدان النامية. غير أن هذه التدفقات لا تزال متفاوتة من حيث توزيع أنشطتها الاقتصادية والبلدان المضيفة.

٩٠- وأما تزايد عدد الشركات عبر الوطنية التابعة لبلدان الجنوب فيشكل اتجاهاً حديث العهد نسبياً وقدرة هذه الشركات على التصدي لحاجات البلدان النامية تتطلب مواصلة استكشافها. ورغم أن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال ينشأ في البلدان المتقدمة النمو إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب يشكل قرابة نصف إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في عدد من أقل البلدان نمواً.

٩١- وإلى جانب تدفقات رأس المال يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤدي إلى نشوء نقل للتكنولوجيا والمعارف، ووصول إلى الأسواق الدولية والمنافسة الدولية. وتشمل المخاطر المحتملة دفع الاستثمارات المحلية إلى الخروج، والممارسات المنافية للمنافسة، والتسعير التحويلي، والآثار البيئية والاجتماعية الضارة. ولذلك ينبغي للبلدان أن تنظر في نوعية وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر. ويستأهل الاهتمام أيضاً الآثار التي ينطوي عليها الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة إلى البيئة وتغير المناخ.

٩٢- وكما تغتنم البلدان الفرص المتاحة لها تحتاج إلى سياسات فاعلة ومرتبطة ترتيباً حسناً ترمي إلى بلوغ المنافع الإنمائية القصوى لتدفقات الاستثمار.

- ٩٣- وإحدى التحديات المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية ضرورة التوازن بين مصالح البلد الأم والبلد المضيف والمستثمر الأجنبي. وأما تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول فجديرة بالاهتمام، ومن الضروري تعزيز القدرات الوطنية على التفاوض للتوصل إلى اتفاقات استثمار ميسرة للتنمية.
- ٩٤- وتؤثر قواعد الملكية الفكرية تأثيراً اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً بارزاً في البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً. وفيما تُبذل محاولات متزايدة للتنسيق بين المعايير في جميع أنحاء العالم، يقتضي الحال أن تعكس سياسات الملكية الفكرية مستوى التنمية في كل بلد.
- ٩٥- وتُعتبر الإصلاحات المحلية عاملاً حاسماً في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. ويمكن استكمالها بقواعد دولية حسنة التصميم تتيح للبلدان المرونة التي تمكنها من متابعة استراتيجياتها الإنمائية الخاصة بها.
- ٩٦- ويتطلب بناء القدرات الإنتاجية وجود بيئة تمكينية تضع في الاعتبار عوامل حركة مختلف أنواع المشاريع. وتواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عقبات شديدة فيما يتعلق باكتساب المعارف التقنية والتجارية، والوصول إلى الأسواق الدولية، والاندماج في شبكات القيمة العالمية وفي عملية التدويل.
- ٩٧- ويمكن للتأمين أن يساعد في تيسير التجارة، وإيجاد فرص العمل، وتثبيت الأسواق المالية، وتوزيع المخاطر. وقد أصبح التأمين ضد الكوارث أمراً بالغ الأهمية. غير أن خدمات التأمين ليست كافية في العديد من البلدان.
- ٩٨- وأما المطالبات الجديدة بالشفافية المالية وغير المالية للشركات فتطرح أيضاً تحديات، في وقت يشهد وضع معايير ومدونات للإبلاغ في أسواق رأس المال بالغة التطور. ويمكن أن يكون التنفيذ تحدياً إضافياً. وعلاوة على ذلك، سوف تزداد مطالبة الشركات بالقيام بالحاسبة والإبلاغ المالي فيما يتعلق بالتكاليف والمسؤوليات المالية في سياق التصدي لتحدي تغير المناخ.
- ٩٩- وتُعتبر "فجوة التكنولوجيا" سبباً من الأسباب الرئيسية لاتساع الفجوة الاجتماعية - الاقتصادية بين الدول. وبات من الضروري اليوم أن تقوم حتى أفقر البلدان بتسخير المعارف والتكنولوجيا إذا ما أرادت أن تكون قادرة على المنافسة والاستفادة من التجارة. غير أن الأنظمة الدولية الحالية التي تحكم حقوق الملكية الفكرية تحد من الفرص المتاحة للبلدان لا سيما أقل البلدان نمواً "للتعلم عن طريق العمل".
- ١٠٠- وتشكل تكنولوجيات المعلومات والاتصال محركاً للعولمة، وذلك بدفعها المشاريع في اتجاه اقتصاد المعرفة. وتساهم هذه التكنولوجيات أيضاً في تجزئة سلاسل القيمة العالمية. ويُعتبر الحصول على تكنولوجيات متدنية الكلفة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وبخاصة الاتصالات السلكية واللاسلكية، عاملاً حاسماً في تطور قطاع تجاري قادر على المنافسة حتى في الأنشطة التقليدية ذات الأهمية لدى البلدان النامية مثل السياحة.
- ١٠١- ومن الضروري للقدرة التنافسية في التجارة تيسير التجارة والحصول على خدمات النقل التي تتسم بالكفاءة. وتحتاج الهياكل الأساسية في العديد من البلدان النامية حاجة ماسة إلى التحسين، وتزايد في الوقت نفسه الضغوط التنافسية فيما يتزايد توفير الهياكل الأساسية والخدمات التي يقدمها القطاع الخاص لدعم التجارة. وتواجه البلدان النامية أيضاً مطالبات متزايدة بالامتثال لشروط مختلفة في مجال أمن التجارة البحرية.

باء - استجابة السياسات العامة

١٠٢- إن الجهود التي تُبذل على المستوى الوطني للأخذ بالإصلاح والحد من الفقر تتطلب وجود بيئة تمكينية داعمة لها تلقى التأييد الكامل من المجتمع الدولي.

١٠٣- وتقع على كاهل البلدان نفسها المسؤولية الرئيسية عن تعزيز القدرة الإنتاجية والارتقاء بالمستوى التكنولوجي. ويقتضي أيضاً اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه وجود سياسات استثمارية وإنمائية وطنية مناسبة. ومن الضروري الاضطلاع بمزيد من البحوث بشأن الأثر الإنمائي لأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية.

١٠٤- وأما وجود الإدارة الرشيدة وسيادة القانون على جميع المستويات فيمكن أن يساعد على إيجاد بيئة ميسرة لتعبئة الموارد من أجل التنمية. ولا يوجد حل واحد لجميع المشاكل، ولذلك ينبغي للبلدان أن تدخل في حوار بناء يقوم على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل بشأن طريقة تعزيز الإدارة الرشيدة وسيادة القانون.

١٠٥- ويمكن للبلدان الأم وللشركات عبر الوطنية أن تساعد على تشجيع التنمية من خلال اتباع سياسات مناسبة. فمسؤوليات الشركات والإدارة الرشيدة يمكن أن تساعد قطاع الأعمال التجارية على أن يكون عاملاً إيجابياً. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للبلدان أو القطاعات التي قد تُلحق الشركات عبر الوطنية الموجودة فيها أثراً سلبياً بالحقوق الاجتماعية وحقوق الإنسان.

١٠٦- ومن الضروري مواصلة الحوار بشأن الاستثمار في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية بغية التغلب على العجز الإنمائي في العديد من البلدان. وينبغي لمناخ المساعدة أن يسترشدوا بأولويات البلدان النامية، لا سيما في البلدان التي تقتضي قيام المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر وغيرهما من التدفقات الخارجية بسد فجوة الاستثمار.

١٠٧- وإن التوازن والاتساق ضروريان في السياسات الوطنية والدولية للاستثمار الأجنبي المباشر وفي شبكات اتفاقات الاستثمار الدولية.

١٠٨- ومن الممكن أن تتعلم البلدان من أخطاء ونجاحات غيرها، لا سيما في سياق دولي ينشئ مجموعة عالمية من التجارب القائمة. وأما الترتيبات الإقليمية أو التعاون بين بلدان الجنوب فقد يساعد على معالجة بعض القضايا، والتوصل إلى توافق في الآراء، وإنشاء موقف تفاوضي مشترك.

١٠٩- ويستطيع المجتمع الدولي أن يساعد بتقديم معلومات أفضل عن قواعد وأنظمة الاستثمار الوطنية والدولية وعن الفرص والمخاطر القطرية. وينبغي لعمليات تقييم المخاطر السيادية أن تستند إلى عناصر موضوعية وشفافة.

١١٠- وأما إقامة شراكات محسنة مع القطاع الخاص في الداخل وفي الخارج فيمكن أن يساعد على تعزيز اندماج البلدان النامية والمنتجين المحليين في نظم الإنتاج العالمية. وأما إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم قادرة على

المنافسة على الصعيد الدولي فيتطلب وجود سياسات موجهة إلى قدرات المقاولات المحلية، والروابط بين الأعمال التجارية، والمجموعات الصناعية.

١١١- وإذا كان للبلدان النامية أن تؤثر في المعايير الناشئة بشأن شفافية ومحاسبة الشركات فإن عليها أن تنسق جهودها وتبادل التجارب في مجال تنفيذ ورصد المعايير والمدونات. وتتطلب السياسات المتصلة بتغير المناخ وجود إطار منسق وقوي للمحاسبة والإبلاغ البيئيين.

١١٢- وتحتاج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى مساعدة دولية موجهة إلى تعزيز قطاع التأمين في هذه البلدان. وينبغي للسياسات العامة أن تركز في استجابتها على إنشاء أسواق للتأمين قادرة على المنافسة وحسنة التنظيم، وعلى إسداء المشورة للسياسة العامة بشأن المفاوضات في منظمة التجارة العالمية، وعلى برامج التدريب.

١١٣- وأما المساعدة على الارتقاء بمستوى القدرات التكنولوجية فيوجب على الحكومات أن تُجري تقييماً منتظماً لشروط اكتساب التكنولوجيا ورفع مستواها، كما توجب قيام هذه الحكومات بتنفيذ واستعراض سياساتها العامة بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار. وقد تشمل المؤسسات الداعمة شراكات بين القطاعين العام والخاص، ويمكن إدماج السياسات العامة بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار في السياسات العامة الإنمائية الوطنية وفي الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر.

١١٤- ويمكن أن تساهم الشراكات الاستراتيجية بين الشمال والجنوب في تبادل المعارف والابتكار ونقل التكنولوجيا. وينبغي تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب بحيث تنقسم البلدان النامية الأكثر تقدماً ابتكاراتها التكنولوجية مع غيرها. ومن الضروري تعزيز التعاون المالي أو التقني بغية التصدي للفجوة في التعليم والبحوث في مجالي العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً.

١١٥- وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر جدياً في إقامة نظام لحقوق الملكية الفكرية يدعم البحوث وإنشاء المعارف، وكذلك استخدام ونشر هذا النظام، ويضع في الاعتبار الحاجات الخاصة للبلدان الفقيرة. ومن المهم استكشاف إمكانيات تحسين عناصر المرونة في نظم حقوق الملكية الفكرية لصالح البلدان المتفاوتة في مستوياتها الإنمائية. وينبغي النظر أيضاً في اتخاذ تدابير أخرى لتشجيع نشر التكنولوجيا وتبادل المعارف من خلال المصادر المفتوحة في نظم برامج الحاسوب ومن خلال الشراكات الدولية.

١١٦- وينبغي اتخاذ تدابير ترمي إلى تضيق الفجوة الرقمية وضمان مشاركة البلدان مشاركة كاملة وفعالة في الاقتصاد القائم على المعارف. وينبغي دعم هذه التدابير بمشاركة أكمل من قبل البلدان النامية في المناقشات الدولية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة المناقشات التي تدور في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات والمناقشات التي تدور في اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

١١٧- وعلى المستوى الوطني، من الضروري لسياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال أن تنشئ بيئة تمكينية لاقتصاد المعلومات المحلي، وصناعة قادرة على المنافسة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وتشمل العناصر الرئيسية في ذلك تطوير الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وقطاع الاتصالات،

والارتقاء بمستوى المهارات الرقمية، وإقامة إطار قانوني وتنظيمي لدعم ما يتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال تنمية الأعمال التجارية، والتجارة والاستثمار، والحكومة الإلكترونية، والابتكار التكنولوجي. ومن الضروري إدماج هذه الإجراءات في خطط إنمائية وطنية أو في ورقات استراتيجية الحد من الفقر، ومن الضروري استعراض سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بصورة منتظمة.

١١٨- وتقتضي التجارة والنقل الدوليين وجود إطار قانوني تمكيني مصمم تصميمياً ييسر المعاملات عبر الحدود. ومن الضروري وجود قوانين وقواعد ومعايير موحدة دولياً وتنفيذاً وطنياً فعالاً لجني منافع حقيقية للمتاجرين وللمساعدة في تخفيض تكاليف المعاملات والتكاليف الإدارية والقانونية.

١١٩- وتعتبر المشاركة في العمليات ذات الصلة من عمليات التوصل إلى توافق دولي في الآراء عاملاً حاسماً في ضمان التنفيذ الفعال على المستوى الوطني. وعلى ضوء تزايد مشاركة القطاع الخاص، من الضروري أن تعزز البلدان النامية قدرتها على رصد وتنظيم وتيسير تنمية الصناعات ذات الصلة.

١٢٠- ومن الضروري أن تحسن البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية ما لديها من شبكات التيسير والهياكل الأساسية والأطر المؤسسية والتنظيمية ذات الصلة بالنقل. وينبغي للسياسة العامة أن تمكّن من التوصل إلى حلول تعود بالنفع على البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية نتيجة لترتيبات تيسير التجارة والعبور الشاملة والعملية.

١٢١- ولا بد من أن تؤخذ في الاعتبار أيضاً التدابير التي ترمي إلى تعزيز أمن سلاسل التوريد الدولية والتصدي للشواغل البيئية، لا سيما فيما يتعلق بتغير المناخ.

جيم - مساهمة الأونكتاد

١٢٢- ينبغي للأونكتاد أن يواصل في أعماله المتعلقة بالاستثمار مساعدة البلدان النامية، لا سيما البلدان الصغيرة، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول النامية الجزرية الصغيرة، وأقل البلدان نمواً في تصميم وتنفيذ سياسات فاعلة ترمي إلى تعزيز الطاقات الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية. وينبغي الاهتمام بدور الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب ودور الاستثمار المحلي الخاص والعام. ولا بد أن يكون هدف تلك الأعمال هو التنمية المستدامة، والإدارة الرشيدة، والمناخ الاستثماري الداعم في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ويجب على الأونكتاد أن يستكشف سبلاً إلى تعزيز دور القطاع الخاص ودعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لإدخال الأنشطة غير الرسمية في القطاع الرسمي.

١٢٣- وينبغي للأونكتاد أن يواصل إنتاج تحليلات للسياسة العامة بشأن الأثر الإنمائي الذي يسفر عنه الاستثمار الأجنبي المباشر، مثلما فعل في تقرير الاستثمار العالمي. وعليه أن يركز على سبل تحقيق الحد الأقصى من المنافع وتقليل تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حدها الأدنى، وذلك من خلال السياسات المناسبة في البلد المضيف وفي البلد الأم. وعليه أن يطور أنشطة في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بنشاط الشركات عبر الوطنية والقوانين والأنظمة الوطنية والدولية ذات الصلة، وأن يعزز المساعدة التي يقدمها إلى أقل البلدان نمواً في وضع سياسات أفضل بالاستناد إلى معلومات دقيقة وحديثة. وعليه أن ينظم البحوث التي يضطلع بها والموجهة إلى السياسات

العامة في قضايا تتصل بالتفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، والعلاقة بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التصنيع والمقاول، ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات وتنمية الهياكل الأساسية وبناء القدرة التصديرية والموارد البشرية. وتشمل المسائل الأخرى الصلات بين الشركات الأجنبية والمحلية والممارسات الفضلى في توجيه تدفقات الاستثمار ذي النوعية الجيدة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليل الاستثمار المنطلق من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وأن يستكشف مجال تعميق التعاون بين بلدان الجنوب.

١٢٤- وينبغي للأونكتاد أن يكون منبراً لحوار دولي بشأن الممارسة الفضلى في سياسات الاستثمار. ويمكن أن يساهم وضع جرد بالممارسات الفضلى المعمول بها في السياسات العامة في نقل المعارف في مجال صنع السياسة العامة. وينبغي للأونكتاد ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي وغيرهما من الشركاء أن يجعلوا البلدان تساهم على كل مستوى إنمائي في إيجاد بيئة مؤسسية مؤاتية للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية.

١٢٥- وعلى الأونكتاد أن يدعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صياغة وتنفيذ سياسات الاستثمار وأن يساعد هذه البلدان في صياغة التشريعات واللوائح ذات الصلة على نحو يتوافق مع الاستراتيجيات الإنمائية لهذه البلدان. وتؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد عمليات استعراض سياسات الاستثمار ومتابعتها والمساعدة التي تقدم إلى الوكالات الوطنية لتشجيع الاستثمار. وينبغي النظر في اتباع نهج أوسع نطاقاً وأفضل تنظيماً بنوياً إزاء عمليات استعراض سياسات الاستثمار، هذا النهج الذي يُعهد بموجبه للأونكتاد بصياغة عمليات الاستعراض ويضمن تغطية أوسع للبلدان النامية ويبيّن الآثار الإنمائية التي تترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر والإطار الاستثماري المتصل به. وينبغي تحديث عمليات استعراض سياسات الاستثمار بصورة منتظمة محافظة على التركيز ومتابعة للتوصيات.

١٢٦- وينبغي للأونكتاد أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والانتفاع به من خلال الوكالات الوطنية والمحلية لتشجيع الاستثمار. وينبغي للأونكتاد أن يركز على قضايا تهم البلدان المتدنية الدخل فيما يقدمه من خدمات استشارية وما يضطلع به من أعمال تحليلية بشأن الأدوات العملية والممارسات الفضلى في تشجيع الاستثمار وفي برامج لبناء القدرات (بما في ذلك ما يتعلق بالإدارة الرشيدة). وينبغي وضع أدلة للاستثمار لخدمة جميع البلدان النامية غير الساحلية التي تطلب دليلاً.

١٢٧- ويستطيع الأونكتاد أن يساعد البلدان النامية على المشاركة في النقاش الدولي بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية. وينبغي له أن يركز في ذلك على ضمان التماسك والاتساق في السياسات العامة الوطنية والدولية. وينبغي لأعمال الأونكتاد في هذا المجال أن تشمل تحليل السياسات العامة وبناء القدرات فيما يتصل بفض النزاعات بين المستثمر والدولة، والوسائل البديلة لتسوية المنازعات، والنهج المطلوب إزاء تشجيع الاستثمار، وسبل تعزيز البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية. وينبغي للأونكتاد أن يركز على البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية وأن يدرس آثار اتفاقات الاستثمار الدولية الحالية وأن ينظر في جميع الخيارات لاستراتيجيات اتفاقات الاستثمار الدولية في المستقبل.

١٢٨- وينبغي للأونكتاد أن يحلل سياسات المشاريع الطوعية بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات وأن يحلل مدونات قواعد السلوك الأخرى وذلك بغية تحديد الممارسات الفضلى لبلوغ الأثر الإنمائي الأقصى للشركات عبر الوطنية. وأما التنسيق مع الهيئات الأخرى، بما فيها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، واتفاق الأمم المتحدة العالمي، والمنظمة الدولية لتوحيد المعايير، والفريق العامل المعني بالمسؤولية الاجتماعية، فهو تنسيق مهم في ضمان أفضل قيمة مضافة ممكنة.

١٢٩- وينبغي للأونكتاد أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية للتنسيق بين سياساتها المتعلقة بالملكية الفكرية وبين أهدافها الإنمائية. وأما الولاية التي أنيطت بالأونكتاد للمشاركة في قضايا الملكية الفكرية على النحو الوارد في خطة عمل بانكوك وتوافق آراء ساو باولو فلا بد من إعادة التأكيد عليها.

١٣٠- وعلى الأونكتاد أن يعزز أنشطته في مجالات البحث والتحليل، والمساعدة التقنية، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الحفز على تنمية المشاريع وتيسير الأعمال التجارية. وينبغي تحديد التدابير التي تمكن المشاريع، لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، من الامتثال للمعايير الدولية، وتعزيز طاقاتها التكنولوجية والابتكارية، وفرص حصولها على التكنولوجيات الجديدة، وتعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية. وينبغي للأونكتاد أن يحلل الصلات بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والفروع الأجنبية بغية زيادة المنافع الإنمائية التي يعود بها الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز القدرة التنافسية الدولية للشركات التابعة للبلدان النامية. وعلى الأونكتاد أن يواصل دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية باعتماد وتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

١٣١- وعلى الأونكتاد أن يحلل ويعمم الممارسات الفضلى فيما يتعلق بالشفافية، وتبسيط وأتمة الإجراءات الإدارية الحكومية. وعليه أن يساعد البلدان النامية في بناء قدرتها التقنية على تنفيذ هذه الممارسات. وعليه أيضاً أن يشجع التوصل إلى توافق في الآراء على المستوى الحكومي الدولي بشأن مقاييس ومعايير تيسير الأعمال التجارية.

١٣٢- وعلى الأونكتاد أن يقوم من خلال فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ بمساعدة البلدان النامية على المشاركة في العمليات التي تضع معايير ومدونات معترف بها دولياً للمحاسبة والإبلاغ. وعلى الأونكتاد أن يساعد البلدان النامية، إلى جانب شركائه الإنمائيين، في بناء القدرة التقنية والمؤسسات المطلوبة لتنفيذ هذه المعايير والمدونات. وينبغي له أن يواصل المساهمة في ميدان المحاسبة والإبلاغ البيئيين بغية الترويج لنهج منسق فيما بين الدول الأعضاء.

١٣٣- وفي مجال التأمين، ينبغي للأونكتاد أن يواصل تقديم المشورة في مجال السياسة العامة بشأن أطر تنظيم التأمين، وأسواق التأمين التنافسية، وتنمية الموارد البشرية والتعاون الدولي لإدارة مخاطر الكوارث.

١٣٤- وينبغي للأونكتاد أن يعزز أعمال البحث والتحليل التي يضطلع بها في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصال. وينبغي له أن يعزز تصميم وتنفيذ ورصد سياسات دولية ووطنية في هذا المجال. وعليه أن يساعد على تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب في تسخير المعرفة والتكنولوجيا لأغراض التنمية وأن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال عمليات استعراض السياسة العامة للعلم والتكنولوجيا والابتكار ومن خلال المساعدة التقنية المتصلة بذلك.

١٣٥- وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يدعم النقاش الدولي، بما فيه النقاش الذي يجري في اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بشأن العلم والتكنولوجيا بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصال وما تنطوي عليه تلك من آثار في التنمية. وينبغي له أن يساعد البلدان النامية على الحصول على الابتكارات التكنولوجية. وينبغي للأونكتاد أن يواصل مساعدة البلدان النامية على المشاركة مشاركة فعالة في المناقشات الدولية بشأن نقل التكنولوجيا وتبادل المعارف، وأن يحدد خيارات في مجال السياسة العامة والممارسة الفضلى في هذا المجال.

١٣٦- وينبغي للأونكتاد أن يواصل تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان في مجال عمليات استعراض السياسة العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصال المناسبة للفقراء، والأطر القانونية والتنظيمية، وتطوير اقتصاد المعلومات، وذلك بوسائل تشمل الشراكة المتعلقة بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية التي أطلقت في الأونكتاد الحادي عشر. وينبغي له أن يواصل توسيع نطاق أعماله المتعلقة بقياس اقتصاد المعلومات وما يتصل به من أنشطة بناء القدرات في البلدان النامية.

١٣٧- وينبغي للأونكتاد أن يؤدي دوره، بوصفه أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في متابعة وتنفيذ حصيلة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

١٣٨- ونظراً إلى أهمية بناء القدرات في هذا الميدان، ينبغي لمبادرة الأونكتاد للسياحة الإلكترونية التي أطلقت في الأونكتاد الحادي عشر أن تظل تشجع مساهمة السياحة في التنمية. وينبغي للأونكتاد أن يواصل تطوير التآزر بين أنشطته البحثية وأنشطته في بناء القدرات وذلك من خلال برامج مثل المعهد الافتراضي والتدريب من أجل التجارة (TrainForTrade).

١٣٩- وفي مجال تيسير التجارة وخدمات النقل وما يتصل به من خدمات تهم البلدان النامية، ينبغي للأونكتاد أن يواصل رصد وتحليل التطورات وأن يشجع على تبادل التجارب. وينبغي له أيضاً أن يعمم المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالتطورات القانونية والتنظيمية التي تطل التجارة والنقل في البلدان النامية وأمن سلسلة التوريد الدولية.

١٤٠- وينبغي للأونكتاد أن يضطلع ببحوث ترمي إلى وضع توصيات بشأن السياسة العامة تمكّن البلدان النامية من تخفيض تكاليف النقل وتحسين الترابط في مجال النقل. وينبغي أن يولي في هذه البحوث اهتماماً خاصاً لحاجات أشد الاقتصادات ضعفاً، وبخاصة لإنشاء وتنفيذ شبكات نقل متماسكة تعود بالنفع على البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية. وينبغي الاهتمام أيضاً بتعزيز النقل متعدد الوسائط.

١٤١- وينبغي للأونكتاد أن يواصل تقديم المساعدة في بناء القدرات والمساعدة التقنية إلى صانعي السياسة العامة والجهات التجارية في البلدان النامية بشأن قضايا مثل تخفيض تكاليف النقل وتحسين الربط في مجال النقل، وإنشاء وتطبيق أطر مؤسسية وقانونية مناسبة، وتصميم وتنفيذ إجراءات وطنية ودولية لتعزيز النقل وتيسير التجارة، ومن ذلك ممرات العبور. وينبغي للأونكتاد أن ينسّق في هذه الأعمال مع غيره من المنظمات المعنية عند الاقتضاء. وعليه أن يواصل مساعدة البلدان النامية في المفاوضات بشأن النقل وتيسير التجارة، بما فيها المفاوضات في سياق جولة الدوحة، والمساعدة في ضمان تنفيذ القواعد والمعايير المتفق عليها تنفيذاً مفيداً.

١٤٢- وإضافة إلى تقديم المساعدة إلى الحكومات في تصميم وتنفيذ السياسات العامة المناسبة، ينبغي للأونكتاد أن يساهم في كفاءة المعاملات التجارية من خلال المساعدة الإدارية لمقدمي خدمات النقل. وينبغي له أن يواصل أيضاً التعاون مع الدول الأعضاء في تنفيذ النظام الآلي للبيانات الجمركية.

١٤٣- وينبغي للأونكتاد أن يساعد من خلال أعماله البحثية والتحليلية البلدان النامية على الاستناد إلى المعلومات عند انتقاء خياراتها في مجال السياسة العامة التي ترمي إلى التصدي للتحديات التي يطرحها تغير المناخ فيما يتعلق باستراتيجيات النقل، والمساعدة على تحديد الحاجات ذات الصلة في مجال بناء القدرات وتعيين الاستجابة التنظيمية المناسبة.

رابعاً - الموضوع الفرعي ٤: تعزيز الأونكتاد، وتدعيم دوره الإنمائي وتأثيره وفاعليته المؤسسية

١٤٤- الأونكتاد هو صلة الوصل في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة المتمثلة في التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة. وهو يتناول بشكل متواصل منذ ما يزيد على ٤٠ سنة شواغل جميع البلدان النامية في النظم الاقتصادية والتجارية الدولية. وفي سياق تعميق الروابط بين جميع البلدان، فإن هذه الوجهة الفريدة للأونكتاد ستظل مصدراً للرؤيا بشأن قضايا التجارة والتنمية الاستراتيجية والبنوية.

١٤٥- وأما الإصلاح المؤسسي فضروري لتمكين الأونكتاد من تقديم دعم فعال فيما يتعلق بالقضايا الجديدة والمشاكل الطويلة الأمد عند نقاط التلاقي بين التجارة والتنمية والعملة. فهذا الإصلاح هو عملية مستمرة. ولا تستطيع مؤسسة حديثة أن تبلغ أهدافها بفعالية دون تعديل طرق وهاكل عملها بحسب الحاجات المتغيرة.

١٤٦- وشملت المناقشات التي جرت منذ انعقاد الأونكتاد الحادي عشر بشأن تعزيز الأونكتاد عدداً من العمليات هي استعراض منتصف المدة الذي أجراه مجلس التجارة والتنمية في عام ٢٠٠٦، وأعمال فريق الشخصيات البارزة التي أنشأها الأمين العام للأونكتاد في عام ٢٠٠٥، والأعمال التحضيرية للأونكتاد الثاني عشر. وتبذل حالياً أيضاً جهود لتعزيز دور الأونكتاد في سياق الإصلاح في الأمم المتحدة. وينبغي للأونكتاد أن يشارك مشاركة كاملة في عمليات الإصلاح بالأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بالتماسك على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وسوف تظل التنمية الشاغل الأساسي في الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة، وسوف يؤدي الأونكتاد في ذلك دوراً مميزاً في السير قدماً بالمهمة الإنمائية للأمم المتحدة.

١٤٧- وأما الأركان الثلاثة لأعمال الأونكتاد وهي البحث والتحليل، وبناء القدرات، والتعاون التقني فتشكل كلاً عضوياً. والتفاعل بين هذه الأركان لا بد من تعزيزه لتمكين الأونكتاد من تدعيم موقفه كمنظمة تضطلع ببحوث وتحليلات في السياسة العامة سباقة على غيرها وباعتباره منظمة تترجم هذه الأعمال إلى توافق عالمي في الآراء من خلال آليته الحكومية الدولية، وتدعم بناء القدرات ذات الوجهة العملية والمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة. وبغية ضمان التآزر بين هذه الأركان الثلاثة ينبغي للأونكتاد أن يعزز آلية التنسيق المركزية لديه.

١٤٨- وينبغي لهذه الأركان الثلاثة أن تساهم مساهمة مباشرة في متابعة حصيلة مؤتمرات الأمم المتحدة وقممها الرئيسية وفي بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

١٤٩- وينبغي للأونكتاد أن يسعى سعيًا فعالاً إلى تعزيز التعاون مع غيره من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. ولا بد لهذا التعاون من أن يستند إلى تقسيم أوضح للعمل، كما ينبغي لجميع المنظمات أن تتجنب الازدواج في العمل. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يتعاون تعاوناً وثيقاً مع المنظمات الإقليمية المناسبة، والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ألف - البحوث والتحليل

١٥٠- يشكل البحث والتحليل في الأونكتاد العمود الفقري لأعماله. وينبغي لهذه الأعمال أن تركز على التحديات التجارية والإمائية الرئيسية التي تواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في سعيها إلى بلوغ أهداف إمائية متفق عليها دولياً. وينبغي لهذه الأعمال أن تساعد البلدان بصفة خاصة على استخدام التجارة والتنمية كمحرك للنمو الاقتصادي والحد من الفقر. ولا بد أن تشمل هذه الأعمال قضايا على المستويات الوطني والإقليمي والدولي وقضايا بنوية تؤثر في التنمية، وينبغي لها أيضاً أن تتناول قضايا جديدة ناشئة.

١٥١- وينبغي لأعمال الأونكتاد في مجال البحث والتحليل أن تتجه صوب السياسة العامة وأن تقدم توصيات عملية ومبتكرة في مجال السياسة العامة، استناداً إلى بحوث وتحليلات عملية للممارسات الدولية والوطنية الفضلى. وينبغي لها أن تضع في الاعتبار تجارب البلدان وأن تؤكد تأكيداً أكبر على دراسات الحالات الفردية على الصعيدين الإقليمي والوطني وعمليات استعراض السياسة العامة لبلدان محددة في مجالات الاستثمار والتجارة والسلع الأساسية والعلم والتكنولوجيا.

١٥٢- وينبغي لأعمال البحث والتحليل في الأونكتاد أن تستوعب المساهمات المقدمة من مراكز البحوث والأوساط الأكاديمية. وينبغي لها أن تعزز إقامة شراكات خلاقة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية، بما يعزز أوجه التآزر التي تنسجم وولاية كل منظمة من هذه المنظمات. وينبغي لهذه الأعمال أن تبرز المشاورات بين جهات متعددة من الجهات صاحبة المصلحة التي تشمل المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

١٥٣- وينبغي للأونكتاد أن يضع سياسة أكثر فعالية في مجال المنشورات كي يعزز منشوراته الرئيسية التي تعتبر نتيجة للبحوث وكذلك سلسلة الدراسات الرئيسية، على أن يحدّ في الوقت نفسه من عدد المنشورات الثانوية. وينبغي له أيضاً أن يضع استراتيجية فعالة للتوزيع والاتصال تستهدف جمهوراً أوسع يشمل صانعي السياسة رفيعي المستوى والمؤسسات الأكاديمية والبحثية وكيانات المجتمع المدني في البلدان النامية. ويجب توسيع نطاق استخدام الأدوات الإلكترونية وموقع الأونكتاد على الشبكة، كما ينبغي التشديد على إصدار الترجمات في الوقت المناسب. وينبغي توزيع المنشورات في شراكة مع المنظمات الوطنية والإقليمية.

١٥٤- وينبغي للأونكتاد أن يزيد من تأثيره بتطوير قدرة على الاستجابة سريعاً للقضايا الناشئة. ويمكنه عندئذ أن يساعد الدول الأعضاء على التصدي بصورة أكثر فعالية لتحديات مثل الاختلالات الاقتصادية العالمية، والأزمات المالية، والجوانب التجارية والإمائية لعمليات الإعمار والإنعاش بعد انتهاء النزاع والكوارث. وعلاوة على ذلك، يمكن للأونكتاد أن يقدم، عند الطلب، استعراضاً للحكومات الجديدة بشأن قضايا التجارة والاستثمار والتكنولوجيا بعد تغيير الحكومات مباشرة.

١٥٥- وتقتضي مواصلة تعزيز أنشطة البحث والتحليل التي يضطلع بها الأونكتاد توفير المزيد من الموارد. ويمكن تحقيق ذلك بترسيخ الالتزام البحثي في كل عنصر من عناصر البرنامج، وتكثيف التعاون بين الشعب بشأن القضايا الشاملة لعدة مجالات، وزيادة استخدام فرق العمل المشتركة بين الشعب، وتكثيف التعاون البحثي مع سائر كيانات منظومة الأمم المتحدة وكذلك مع هيئات البحوث في جميع أنحاء العالم، واستخدام قدر متزايد من الموارد الخارجة عن الميزانية لأغراض البحث والتحليل، وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا الجديدة والناشئة، مع إمكانية استخدام جزء من هذه الموارد لإنشاء شبكة من الخبراء المتخصصين المقيمين.

باء - بناء توافق في الآراء

١٥٦- يعتبر ركن بناء توافق في الآراء في أعمال الأونكتاد ركناً أساسياً مهماً. فلا بد له من أن يزود البلدان النامية بخيارات واقعية في مجال السياسة العامة لتمكينها من الاستفادة من أكبر عدد من الفرص، ومعالجة مخاطر العولمة والتكامل الاقتصادي. ولا بد له من تقديم اقتراحات ببناء بشأن الطريقة التي يستطيع بها المجتمع الدولي تحقيق تطوير منظم لنظام اقتصادي وتجاري دولي تمكيني. ولا بد من المحافظة على الطابع الحكومي الدولي للأونكتاد، كما ينبغي تعزيز التماسك بين مختلف مستويات العملية الحكومية الدولية.

١٥٧- وينبغي لنتائج الاجتماعات الحكومية الدولية أن تتجه بشكل متزايد صوب الوجهة العملية، وينبغي لها أن تشمل خيارات للسياسة العامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، فضلاً عن حلول عملية لمشاكل إنمائية (قوائم جرد الممارسات الفضلى، وقوائم التثبيت، والمبادئ التوجيهية الإرشادية، ومجموعات المعايير/المبادئ، والأطر النموذجية). وكي توجه التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة رسائل واضحة إلى البلدان النامية والمجتمع الدولي لا بد لها من أن تكون توصيات مقتضبة ومن أن تكون متبعة تنفيذها متبعة مناسبة أمراً مضموناً. وينبغي تجنب المناقشات الطويلة لمشاريع النتائج.

١٥٨- وينبغي زيادة مشاركة الجهات الفاعلة خلاف الدول، بما في ذلك القطاع الخاص، في الاجتماعات الحكومية الدولية التي يعقدها الأونكتاد، وذلك وفقاً للنظم الداخلية القائمة وعلى النحو المنصوص عليه في توافق آراء ساو باولو.

١ - مجلس التجارة والتنمية

١٥٩- ينبغي لجدول أعمال المجلس أن يكون متنوعاً وأن يتناول مواضيع الساعة، واضعاً في الاعتبار ولاية الأونكتاد الأساسية ومصالح وشواغل أعضائه جميعاً.

١٦٠- وينبغي للمجلس أن يساهم مساهمة أكبر في أعمال الجمعية العامة في المجالات الرئيسية التي تشملها ولاية الأونكتاد.

١٦١- وفي هذا الصدد، فإن الدعوة التي وُجّهت إلى رئيس مجلس التجارة والتنمية للمشاركة في الاجتماعات الرفيعة المستوى للمؤسسات الاقتصادية الدولية الرئيسية، بما فيها مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، هي دعوة مهمة.

١٦٢- وينبغي عقد اجتماع سنوي للشبكة العالمية من مراكز البحوث تعقد بالتزامن مع الدورة العادية للمجلس في شكل حوار بين جهات متعددة من الجهات صاحبة المصلحة، هذا الحوار الذي لا يحل محل الجزء الرفيع المستوى. وينبغي عدم تكرار ما يجري في المحافل الدولية القائمة.

٢- اللجان

١٦٣- سوف تحل محل لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية الحالية لجنة تعنى بالعملة والقضايا الهيكلية. أما القضايا الشاملة لعدة جوانب من جوانب عمل لجنة المشاريع وتيسير التجارة والتنمية فسوف توزع على اللجان. وبذلك تكون اللجان الثلاث على النحو التالي:

(أ) لجنة تجارة السلع والخدمات والسلع الأساسية التي ستحتفظ بولايتها الحالية والتي سوف تتولى أيضاً مسؤولية تناول قضايا النقل ولوجستيات التجارة؛ وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة سوف يقدم تقاريره إليها؛

(ب) لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة التي سوف تحتفظ بولايتها الحالية وسوف تتولى أيضاً مسؤولية قضايا المشاريع وتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

(ج) لجنة العملة والقضايا البنوية التي سوف تكون ولايتها على النحو التالي:

١٠- أن تكون بمثابة محفل لبناء توافق في الآراء بشأن تدابير السياسة الاقتصادية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية التي تساعد على مواجهة تحديات العملة؛

٢٠- ودراسة القضايا الهيكلية التي تعلق عليها البلدان النامية أهمية خاصة، ودراسة التدابير التي تضمن المشاركة الكاملة والفعالة للبلدان النامية في صنع القرار الاقتصادي العالمي؛

٣٠- واستعراض مساهمة الأونكتاد في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة؛

٤٠- ودراسة أثر العملة في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

٥٠- وتحديد القضايا الناشئة التي تؤثر في الآفاق الإنمائية للبلدان النامية.

١٦٤- أما أعمال اللجان فسوف تتجه اتجاهاً عملياً. وعند البت في بنود جدول الأعمال لدورتها القادمة سوف تشير اللجان إلى الوثائق التي سوف تقدمها الأمانة وإلى النتيجة المتوقعة أن ينتهي إليها كل بند.

٣- اجتماعات الخبراء

١٦٥- سوف تواصل اللجان عقد اجتماعات الخبراء. وقد تعقد اجتماعات خبراء لدورة واحدة كما في الماضي، ولكن يمكنها أيضاً أن تختار عقد فريق خبراء دائم يمكنه أن يجتمع لمدة تصل إلى أربع سنوات على ألا تتجاوز

الدورة التي تعقد كل خمس سنوات للمؤتمر اعتباراً من تاريخ إنشاء هذه الأفرقة. وكما في اجتماعات الخبراء، فإن أفرقة الخبراء الدائمة سوف تتألف من خبراء تسميهم دول أعضاء، ولكنهم يؤدون مهامهم بصفتهن الشخصية. وسوف تساهم اجتماعات الخبراء وأفرقة الخبراء الدائمة في رسم السياسة العامة بتوصلها إلى نتائج عملية يمكن اتخاذ إجراءات بشأنها. وعند البت في موضوعات اجتماعات الخبراء أو أفرقة الخبراء الدائمة سوف تشير اللجان إلى النتيجة التي يمكن توقعها في كل حالة.

١٦٦- ينبغي للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة أن تنظر في إمكانية عقد فريق خبراء دائم يُعنى باتفاقات الاستثمار.

١٦٧- ولا بد من أن يكون التمويل مستداماً ويمكن التنبؤ به، وهو التمويل لمشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وهذا مهم أهمية كبيرة في حالة أفرقة الخبراء الدائمة لأن استمرارية العمل سوف تعتمد على استمرارية التمويل. وسوف يأتي التمويل من الصندوق الاستئماني القائم لهذا الغرض، ومطلوب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يبذل جهداً متجدداً ومستمراً لاجتذاب التبرعات للصندوق على سبيل الأولوية.

جيم - التعاون التقني

١٦٨- ينبغي تخطيط وتنفيذ التعاون التقني الذي يوفره الأونكتاد بطريقة متوازنة جغرافياً، بحيث يؤدي إلى نتائج ملموسة وسلع عامة عالمية على المستويات الإقليمية والإقليمية والوطنية لمنفعة جميع البلدان النامية. وينبغي الاضطلاع بالحد الأقصى من أنشطة تقديم المساعدة التقنية على المستوى الإقليمي بغية الاستفادة من تجميع الموارد. وينبغي استخدام الخبرات الفنية والموارد المحلية والإقليمية إلى أقصى حد ممكن لتعزيز القدرة المؤسسية لدى البلدان المتلقية ولزيادة استمرارية المنافع.

١٦٩- وينبغي الاستمرار في بذل الجهود الرامية إلى تحسين الإدارة والتقييم والإبلاغ في جميع أنشطة المساعدة التقنية. وينبغي أيضاً مواصلة تحسين رصد التعاون التقني وجمع المال. ولا بد من تنفيذ القرار الذي اتخذته مجلس الإدارة والتنمية في دورته الرابعة والخمسين بإنشاء صناديق استئمانية للمواضيع وتبرعات لسنوات متعددة ضماناً لمزيد من القدرة على التنبؤ وتحسين الشفافية وزيادة التماسك. وينبغي استكشاف المنافع المحتملة لجمع الأموال بصفة مشتركة بين موظفي الأونكتاد وممثلي البلدان طالبة المساعدة. ولا بد من زيادة التعاون فيما بين الشعوب كيما يتجلى فيه المنظور البنيوي في وضع وتنفيذ أنشطة المساعدة التقنية.

١٧٠- وأما أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد فمن الضروري أن يحركها الطلب وأن تشمل الاستقلالية القطرية، وذلك وفقاً لمبادئ التزامات الشراكة المنصوص عليها في إعلان باريس بشأن فاعلية المعونة. وينبغي لأنشطة الأونكتاد المتصلة بالتجارة أن تدعم المبادئ الواردة في الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً، بما في ذلك الملكية القطرية والتنسيق بين المانحين. وينبغي للأونكتاد أن يواصل متابعة التطور المستمر في الإطار المتكامل المعزز والمخططات الشبيهة به الخاصة بتقييم الحاجات والتنسيق بين المانحين.

١٧١- وأحد الأهداف الرئيسية للاقتراح الحالي بشأن الإصلاح في الأمم المتحدة تحسين الطرق التي تعمل بها وكالات الأمم المتحدة على المستوى الوطني. وينبغي للأونكتاد أن يعزز صلاته التنفيذية مع مؤسسات منظومة

الأمم المتحدة، لا سيما تلك التي تعمل على المستوى القطري. ويرحب المؤتمر بقيام مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بإنشاء مجموعة مواضيعية مشتركة بين الوكالات تعنى بقطاعي التجارة والإنتاج، والغرض من هذه المجموعة هو إتاحة الفرصة أمام المؤسسات لزيادة تأثيرها على المستوى القطري في إطار عملية "توحيد الأداء". وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يعمل على نحو وثيق مع الوكالات المانحة ذات الصلة لتبسيط عملية تحديد الحاجات والنهج المتبع في تليبيتها.

١٧٢- ويشتمل جدول أعمال "المعونة من أجل التجارة" على تقديم المساعدة التقنية من أجل بناء القدرات على صياغة سياسات تجارية يجري التحكم بها محلياً، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتنفيذ الاتفاقات التجارية، وبناء القدرات التوريدية وتوفير المساعدة للتعويض عن تكاليف التكيف. ويمكن للأونكتاد أن يوفر خدمات التعاون التقني في كل مرحلة من مراحل العملية التجارية، بدءاً بمرحلة الاستثمار وتنمية المشاريع وتمويلها، مروراً بمرحلة العمليات الجمركية والنقل، وانتهاءً بمرحلة الوصول إلى الأسواق ودخولها. وينبغي للأونكتاد، بالتعاون مع منظمات أخرى، ولا سيما أعضاء مجموعة القطاعات التجارية والإنتاجية، أن يؤدي دوراً رائداً في هذا الصدد.

١٧٣- كما يتعين على الأونكتاد أن يحسّن بدرجة كبيرة أنشطته الخارجية في مجال التعاون التقني. ويتعين لفت انتباه المتلقين المحتملين، على نحو أكثر فاعلية، إلى قدرته في مجال التعاون التقني، ولفت انتباه المانحين المحتملين، بطريقة أكثر اتساقاً، إلى احتياجاته من التمويل. وينبغي للبلدان النامية أن تعرّف الأمانة باحتياجاتها، ويبحث المانحون على إجراء زيادة كبيرة في تبرعاتهم لتمويل أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد.

— — — — —